

## 8

## الترويج للحرب

يوم الاثنين الواقع في السادس عشر من أيلول، سبتمبر، كنت برفقة الرئيس في رحلة لمدة يوم واحد إلى مدينة دافينبورت، في ولاية أيوا. كان يخطط لإلقاء كلمة يحث فيها مجلس الشيوخ للموافقة على الميزانية التي تتضمن تمويلاً كاملاً للأولويات المهمة في الوقت الذي تقلصت النفقات المالية في مجالات أخرى. كنت بصفتي نائباً للسكرتير الصحفي أحل محل آري فليشر الذي قرر أن يأخذ استراحة من العرض الرئاسي المسافر برأ.

وبينما كانت «رسالة اليوم» التي تلاها تتركز حول ضبط النفقات المالية، فقد استمر الرئيس في الحديث عن العراق مردداً ما قاله من قبل في خطابه الموجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك منذ أيام مضت. كان خطابه في الأمم المتحدة مؤشراً على بداية جهد تبذله الإدارة بعناية وتخطيط دقيقين في حملة تصعيد تهدف إلى كسب الرأي العام في مواجهة عسكرية محتملة. عرض الرئيس الخطوط العريضة للقضية التي أثارها ضد نظام صدام حسين - قمعه الوحشي لأبناء شعبه، تجاهله الخادع والمدير لقرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة المطالبة بإزالة الأسلحة البيولوجية والكيميائية لديه، واهتمامه بتطوير أسلحة نووية، ودعمه للإرهاب. أكد بوش أن هذه الأفعال جعلت من نظام صدام حسين «خطراً جدياً ومرتدياً» لا يمكن تجاهله بعد الآن في عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول. ثم أوضح بشكل لا يقبل التأويل نواياه المتأصلة في سياسة سبق له أن حدد ملامحها قبل أشهر عدة:

سوف تعمل بلادي بالتعاون مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمواجهة هذا التحدي المشترك. إذا أظهر النظام العراقي تحدياً لنا مرة أخرى، فسوف يتحرك العالم بثبات وبشكل حاسم لمحاكمة العراق على أفعاله. سوف نعمل بالتعاون مع مجلس الأمن

من أجل إصدار القرارات الضرورية. ولكن لا يجوز أن يساور أحد الشك بنوايا الولايات المتحدة. سوف يتم تطبيق قرارات مجلس الأمن - وإلا فسوف تتخذ إجراءات لا يمكن تجنب عواقبها. والنظام الذي فقد شرعيته سوف يفقد سلطته.

في هذا البيت الأبيض الذي كان يتباهى أن أهم رسالة له هي الانضباط، أسهم خطاب بوش في التأسيس لنقاش يدور حول «تعريف الأمريكيين بالأخطار المحدقة بهم» (كما وصفنا حملتنا التي روجت للحرب). استخدم الرئيس بوش وفريقه في مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى كبار مستشاريه منبر الأمم المتحدة لإبراز خطورة هذا التهديد، وضرورة مجابته. ربما كانوا يعلمون أن الضغط الدولي لن ينجح في أن يفرض على صدام حسين أن يظهر براءته من هذه التهم باختياره، وهو ما دعا تشيني إلى الاعتقاد بأن طريق الأمم المتحدة غير مُجدٍ. المرة الوحيدة التي التزم بها صدام كانت إثر الهزيمة العسكرية المدوية التي مني بها في حرب الخليج سنة 1991. لكن الغالبية رأت أن من الضروري إقناع الناس أن الجهود الدبلوماسية قد استنفذت قبل شن الحرب. من هنا أتى الإنذار الذي وجهه بوش - إما أن تتصرف الأمم المتحدة من دون أي تسوية، ومن دون تسامح مع أي خدع جديدة من قبل النظام العراقي، أو أن الولايات المتحدة سوف تقود حملة عسكرية بالطريقة التي يفهمها.

كان مناخ الرأي العام ميالاً إلى موقف البيت الأبيض، طالما أن هجمات الحادي عشر من أيلول بقيت حية في ذاكرة الأمريكيين. قبل أسبوع من ذلك الخطاب، وفي خطاب ألقاه في جزيرة إيليس، احتفل الرئيس بالذكري الأولى لهجمات الحادي عشر من أيلول بطريقة استعراضية رائعة حيث كان تمثال الحرية إلى أحد جانبيه، وكان العلم الأمريكي يرفرف إلى الجانب الآخر. تحدث الرئيس عن الاستجابة إلى نداء التاريخ الذي يدعو إلى نشر الحرية، ولح إلى موضوع العراق قائلاً: «لن نسمح لأي إرهابي أو طاغية بتهديد الحضارة بأسلحة الدمار الشامل. الآن أو في المستقبل، سيعيش الأمريكيون أحراراً من دون خوف، ولن يكونوا أبداً تحت رحمة أي مؤامرة أو أي سلطة». بطبيعة الحال، لم يكن كل الأمريكيين يدعمون فكرة المواجهة مع العراق. ارتفعت نسبة مؤيدي إسقاط صدام

حسين بالوسائل العسكرية إلى مستوى 74 بالمائة سنة 2001. ولكن مع نهاية صيف 2002، وبالتزامن مع القلق الذي عبر عنه حلفاء الولايات المتحدة، والمحللون العسكريون بشأن كلفة الغزو من ناحية القوة العسكرية والأموال، فقد انخفض هذا الدعم إلى مستوى أغلبية طفيفة استناداً إلى استطلاع غالوب الذي مولته صحيفة «يو. إس. إي تودي». ولكن ثمانية من بين كل عشرة أمريكيين كانوا يعتقدون أن نظام صدام حسين كان يدعم المنظمات الإرهابية التي تخطط لمهاجمة أمريكا، وكان تسعة من أصل عشرة من الأمريكيين يعتقدون أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، أو أنه يعمل على تطويرها. كما كانت الأغلبية من المستطلعة آراؤهم يعتقدون - خطأ - أن صدام حسين متورط في هجمات الحادي عشر من أيلول.

وفرت العناصر الأخرى في المعادلة السياسية أيضاً قوة أكبر في يد الرئيس. فقد انخفض معدل التأييد الشعبي الذي يحظى به الرئيس من النسبة التي لم يسبق لها مثيل والتي بلغت 90 بالمائة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول مباشرة، ولكن تلك النسبة كانت ما تزال مرتفعة، حيث راوحت في منتصف الستينيات. كانت آلة الحملة التابعة لبوش تتكون من فريق من المستشارين في شؤون الأمن القومي المؤهلين تأهيلاً عالياً، وكان أهم هؤلاء تشيني، وياول، ورمسفيلد، ورايس؛ ولحظ جميع هؤلاء أن مواقعهم قد تعززت بفضل النجاح الأولي السريع الذي تحقق في أفغانستان.

الأكثر من ذلك، ونظراً لأن انتخابات الكونغرس النصفية كانت على بعد شهرين فقط، فقد تعرض أعضاء الكونغرس، وخصوصاً أولئك الذين يمثلون دوائر انتخابية معتدلة أو ميالة قليلاً إلى المحافظين، لضغوط شديدة بسبب وقوفهم في وجه فريق الرئيس المتشدد خصوصاً في مرحلة ما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول. وبالنسبة إلى بعض الديمقراطيين على الأقل، بمن فيهم أولئك الذين لديهم طموحات مستقبلية في الترشح للرئاسة، كان الوقوف ضد جهود البيت الأبيض والرئيس بوش لمواجهة صدام حسين يمثل خطراً أكبر بكثير على مستقبلهم السياسي من خطر مسابته في مقاربة هذا الموضوع؛

خصوصاً في بيئة يدعم فيها الأمريكيون القلقون من احتمال حصول هجمات جديدة، مقارنة أكثر تشدداً بالنسبة إلى الموضوعات المتعلقة بالأمن القومي.

وهكذا كانت الرياح تجري بما تشتهي سفن بوش وفريقه الذي بدأ بشن حملته لإقناع الأمريكيين أن الحرب على العراق مسألة حتمية وضرورية. كانت اللمسات الأخيرة لهذا المخطط قد تمت بعناية كبيرة خلال فصل الصيف؛ والآن، في أيلول سنة 2001، أضحي الوقت مناسباً لوضعه موضع التنفيذ. (وكما عبر عن ذلك أندي كاردي في حديث أدلى به إلى صحيفة نيويورك تايمز، «من وجهة النظر الترويجية، فأنت لا تعرض بضاعتك في شهر آب، أغسطس»). ولكن في اليوم الذي بدأ الرئيس بوش رحلته إلى ولاية أيوا، كانت آلة إدارته المُشحمة بشكل جيد تتحرك بصوت مسموع.

نشرت صحيفة (وول ستريت جورنال) صباح ذلك اليوم، حديثاً لكبير مستشاري بوش الاقتصاديين لاري ليندسي يعرض فيه رأياً تحليلياً لكلفة الحرب المحتملة على العراق: ما بين مائة إلى مائتي بليون دولاراً. أضاف قائلاً إن هذه التكلفة لن يكون لها سوى تأثير طفيف على اقتصاد الولايات المتحدة طالما أنها لن تشكل سوى نسبة تتراوح بين 1 أو 2 بالمائة من الناتج الإجمالي الأمريكي المحلي.

اطلعت على الخبر بعد ولوجي إلى مكثبي مباشرة، بما أن هذه الصحيفة هي واحدة من الصحف التي طلب آري إليّ أن أطلع عليها كجزء من النظام الذي يؤسس له، والمتضمن التأكد من أن كل شخص في الفريق الصحفي قد قرأ واحدة من كبريات الصحف الوطنية مطلع كل صباح. كان هذا جزءاً من شبكة إنذار مبكر يساعد السكرتير الصحفي (أو نائبه) في معرفة القضايا التي عليه مناقشتها مع كبار الموظفين في الاجتماع الصباحي، بطريقة تجعله ملمماً بكل الموضوعات خلال فترة اللقاء الصحفي.

كانت الأرقام التي ذكرها ليندسي مثيرة للدهشة. وهي مثيرة للسخرية نوعاً ما. بالعودة إلى تلك الأرقام من منظور أيامنا هذه، وبعد مرور خمس سنوات على بدء الحرب على العراق، فإن هذه الأرقام تبدو متدنية بشكل واضح (بالرغم من أن ليندسي افترض أن هذه الكلفة ستكون لحرب تمتد لفترة أقصر). ولكن في ذلك الحين، عندما توقع

العديد - خصوصاً من أركان الإدارة - حرباً سريعة وسهلة نسبياً، تعقبها مرحلة انتقالية سلسة نوعاً ما، تمولها عائدات العراق من النفط بدرجة كبيرة، ربما كانوا تحت تأثير نوع من المخدرات.

لكن خطأ ليندسي الأكبر لم يكن في حجم الأرقام التي اختار أن يذكرها. كان مجرد ذكر أرقام يعد في حد ذاته خطأ كبيراً. فالحديث عن الكلفة المحتملة لحرب ما تزال في عهدة المستقبل لم يكن جزءاً من المخطط المرسوم للحرب، خصوصاً عندما كان البيت الأبيض في المراحل الأولى الحاسمة من بناء قاعدة عريضة من الدعم الشعبي لهذا المخطط. في الواقع، لم تكن أي من النتائج غير السارة لهذه الحرب - الخسائر البشرية، والآثار الاقتصادية، والمخاطر الجيوبوليتيكية، والارتدادات الدبلوماسية - جزءاً من هذه الرسالة. فقد كنا آنئذٍ في مرحلة التجييش لصالح الحملة، تماماً كما كنا عندما جال بوش في طول البلاد وعرضها وهو يقود حملة من أجل خفض الضرائب وإصلاح التعليم. كانت المرحلة الأولى تلك، تهدف إلى إقناع الرأي العام أن التهديد جدي، ويحتاج إلى مواجهة من دون أي تأخير. وهكذا فقد كانت الإشارة إلى أي كلف بشرية أو مالية محتملة، أو مناقشتها تصب في مصلحة منتقدينا، أو المعارضين للحرب.

خرق ليندسي القاعدة الأولى لرسالة البيت الأبيض في عهد بوش والتي تتضمن ضرورة الانضباط: لا تقم بأي تصريح إخباري من دون الحصول على إذن بذلك. أدى الخرق الذي قام به ليندسي إلى جعل فكرة الترويج للحرب أكثر صعوبة. وكون هذا الخرق أتى في اليوم نفسه الذي ركز فيه بوش على أهمية خفض النفقات المالية، فإنه قدم أيضاً للديمقراطيين حجة لاتهام رسالة الرئيس بالنفاق.

حالما قرأت الصحيفة، عرفت أن أحداً في البيت الأبيض لن يكون سعيداً، وأكثر من سيكون منزعجاً من هذه القصة هو الرئيس نفسه. قمت بلفت انتباه زملائي الآخرين في فريق الاتصالات، وتأكدت من أن كبار الموظفين الآخرين بمن فيهم آندي كارد قد اطلع على هذا الخبر أيضاً.

أكدت مجموعة الصحفيين على متن الطائرة الرئاسية المتجهة إلى ولاية أيوا أن التقديرات التي أعطاها لاري استحوذت على اهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام. لم أبد أي اهتمام بالأسئلة المثارة حول هذا الموضوع، وعبرت عن ذلك بقولي إن من المبكر طرح توقعات حول طبيعة القرار الذي سيتخذه الرئيس، لكنني فهمت أن القصة يتم تداولها كخبر مهم في واشنطن. كنت أعرف أن الصحفيين يريدون معرفة ما يريد الرئيس قوله لو كان بإمكانهم ذلك. فكان لا بد لي من أقوم بلفت نظره إلى ذلك.

كان برنامج بوش قبل أن يدلي بخطابه في أيوا يتضمن جولة في مصانع سيرز التي كانت ستشكل الستارة الخلفية لخطابه، ولكن لم يكن ضمن برنامجي تلقي أي أسئلة. لكنني علمت أثناء الرحلة باتجاه دافينبورت من المدير المتقدم برايان مونتغمري أن مجمع الصحافة سيكون على بعد عدة أمتار فقط أثناء الرحلة. فكان لا بد لي من ألقت نظر الرئيس إلى موضوع القصة وأتأكد من أنه مستعد للإجابة في حال أراد أحد الصحفيين توجيه سؤال إليه.

أوقفت الرئيس في إحدى الزوايا الصغيرة المنعزلة خارج المنطقة الصناعية. قلت له: «سيادة الرئيس، يجب أن أتحدث إليك». حدق بي بوش بشيء من نفاذ الصبر. كان اهتمامه منصباً على الجولة، وكما دائماً، كان يحب أن يلتزم بالجدول المقرر له.

سألني: «ماذا لديك؟»

قلت: «سيدي، لا تتضمن الجولة أي خطة لتلقي أسئلة هذا الصباح. ربما يجب أن تعرف أنهم قد يحاولون أن يسألوك عن تصريحات لاري ليندسي في صحيفة وول ستريت جورنال الصادرة هذا اليوم».

سأل الرئيس: «ما الذي صرح به؟»

أجبت: «قال إن كلفة الحرب على العراق ستبلغ ما بين مائة ومائتي بليون دولار».

بدا عليه الانزعاج بشكل واضح؛ وأدار رأسه جانباً وهو يتمتم بضغ كلمات. فقد كان متضايقاً جداً، كما توقعت.

سأل الرئيس بشكل محدد وهو يحدث في وجهي: «لماذا قال ذلك؟».

قلت: «لا أعرف؛ فقد كان يتحدث إلى أحد الصحفيين، وأعتقد أن هذا التصريح أقلت من لسانه في معرض جوابه على أحد الأسئلة. وقد سبق لي أن قلت للصحافة إن الوقت مبكر للقيام بأي توقعات حول طبيعة القرار الذي سيتخذه الرئيس».

سأل الرئيس: «هل قام أحد بالتحدث إليه؟».

قلت: «نعم يا سيدي. من المفترض أن أندي قد قام بذلك».

تابع بوش بنبرة صوت أخذت بالارتفاع: «هذا غير مقبول. لا يجوز له التحدث في هذا الأمر. قم بإعلامهم أنني لا أنوي الإجابة على أي من أسئلتهم»؛ وكان يقصد بذلك الصحفيين.

أجبتة: «لقد قمت بذلك بالفعل». عند هذه النقطة، خرج بوش من المنطقة المنعزلة ليبدأ جولته. وكنت خلفه مباشرة.

تمكن الرئيس من تجنب أي أسئلة كان يمكن أن تطرح حول تصريحات لاري غير المسؤولة في ذلك الصباح. وبعد انقضاء أربعة أشهر على تلك الحادثة، ترك لاري منصبه؛ فقد «استقال» من عمله في الإدارة كجزء من عملية إعادة تشكيل فريق الرئيس الاقتصادي (ذلك أن تصريحاته حول كلفة الحرب لم تساعده).

لاري الذي يعتبر خبيراً اقتصادياً رفيع المستوى قام بخرق مبدأ أساسي للبيت الأبيض في عهد بوش: وهو أن الرئيس لا يريد أن يتقدم عليه أي شخص. فوظيفته هي أنه هو من يصنع الأخبار، وليس أي شخص آخر - إلا إذا مُنِحَ إذنًا بموجب الخطة المرسومة. أما أن يقوم شخص بصنع الأخبار خارج إطار الرسالة فإن ذلك يجعل من الجريمة مضاعفة، كما يجعلها تقترب من الوضع الذي يجعلها من الأخطاء التي لا يمكن غفرانها، خصوصاً في تلك المرحلة الأولى الحاسمة التي كنا قد بدأنا في حملة الترويج الكبيرة لهذه الحرب.

عبر موقعي ناطقاً باسم البيت الأبيض، كنت أقدر الحاجة إلى إيصال رسالة واضحة ومرسومة. ففي عالم تسوده نشاطات الدوائر الإخبارية على مدار الأربع والعشرين ساعة

يوميًا، تقوم وسائل الإعلام بإمطار مشاهديها بألاف من الرسائل التنافسية التي تبثها مترافقة مع صور وكلمات لا تحصى. أما فرص الحصول على فكرة واحدة واضحة ضمن هذا الخليط المتنافر من الرسائل فهي ضئيلة للغاية. ولكن عندما يكون منبر التصريحات الهدارة في البيت الأبيض تحت تصرفك، وكذلك البوق الإعلامي الرئاسي الهائل، فسيكون من الأسهل عليك إطلاق رسالتك، وتغطية أفكارك إعلامياً. مع كل ذلك، فمن الضروري أن تكون الرسالة متناسقة، ويعاد بثها المرة تلو المرة إذا كان لأي مفهوم أن يستقر في أذهان الناس، ويتم استيعابه بالشكل الصحيح. إذا كانت أي إدارة تأمل في التواصل مع الناس بشكل مؤثر، فعليها أن تقوم بتطوير رسائل بسيطة، ومباشرة ترتبط بمصالح الناس، وبمخاوفهم واحتياجاتهم. عليها بعد ذلك إيجاد الوسائل المختلفة لتأهيل هذه الرسائل كي تصبح قابلة للنشر في وسائل الإعلام حيث يتم توجيهها نحو الوجهة المقصودة المتمثلة في الرأي العام؛ وإلا فإن ما يريد الرئيس قوله سوف يصبح هباءً منثوراً، ويضيع في الأثير، ومعه، ستضيع فرصة الرئيس في صنع الأحداث، والتأثير في المجتمع، و(الأمل في) إحداث تغيير إيجابي في حياة الناس.

هكذا، وبشكل عام، فهدمت واحترمت ليس فقط تأكيد إدارة بوش على الاستمرار في الخط المرسوم المراد للرسالة أن تسلكه، وإنما دعمت هذا التوجه، وساهمت في صنعه ونشره بصفته جزءاً من الوظيفة المنوطة بي. ولكنني اليوم، وأنا أنظر إلى الوراء مستذكراً الحملة التي قمنا بشنها من أجل الترويج للحرب على العراق للشعب الأمريكي - وهي حملة شاركت فيها شخصياً، بالرغم من أن دوري لم يكن محورياً في صنعها - فإنني أرى بوضوح الجانب المظلم من تطبيق أساليب الحملات الحديثة على قضايا ذات ثقل تاريخي خطير. ساعدني استذكار تلك الفترة على بلورة فهمي للحملة الدائمة، بما في ذلك التجاوزات المدمرة التي ترافقها؛ وكذلك استيعاب كيف أن واشنطن، في حال الحرب الحزبية التي تمر بها حالياً، تمارس سياسة الخداع على ضفتي الحزبين. هذه الصورة ليست جميلة أبداً.

الأغلبية الساحقة من قاداتنا المنتخبين أناس طيبون؛ إلا أنهم يقعون فريسة للجهود التي لا تنتهي من أجل السيطرة على الرأي العام وإخضاعه لمصالحهم. إنهم يتورطون



في سياسة الخداع من أجل الإبقاء على مصالحهم سواء كان ذلك بقصد أو من دون قصد (أعتقد في حقيقة الأمر، أن هذا الخداع هو في معظم الأحوال غير مقصود، أو لا شعوري). إنه جزء من الدعاية السياسية الهادفة إلى تسويق قضاياهم.

تباشر بعد ذلك وسائل الإعلام عملها. تقوم الصحافة عبر تركيزها على تغطية الصراعات، واللغط، وشخصيات الفائزين والخاسرين، والحملة الدائمة، بتضخيم النقاط التي تشكل محور الحديث حول أحد الحزبين أو كليهما؛ ومن ثم فهي تقوم بنشر الأضاليل، وأنصاف الحقائق، وأحياناً الأكاذيب المفضوحة من أجل احتلال دائرة الضوء، وإيجاد شخص يخصص يمكن أن يكون صيداً لها. كما أنها عبر المبالغة في التأكيد على الصراعات واللغط، والإقلال من قيمة القضايا الصعبة والمهمة، والهبوط بها إلى مستوى الأبيض مقابل الأسود، واقتباس ما يناسبها بصورة مجتزأة، فإن وسائل الإعلام تفاقم المشكلة، ومن ثم، يصبح من شبه المستحيل حتى على القادة ذي النوايا الحسنة، تصحيح أو توضيح سوء التفاهم، أو الإيغال في التبسيط الذي يسود النقاش السياسي. وأخيراً، يصبح من الصعب أكثر فأكثر على الرأي العام استيعاب الحقائق الأكثر أهمية وسط هذا الكم من الصراع، واللغط، والسلبية. يعتقد بعض الحزبيين أن مثل هذه الأجواء مناسبة أكثر لأنهم يستطيعون القيام بمناوراتهم بشكل أفضل في بيئة مسيسة تسييساً عالياً كهذه البيئة، ومن ثم تحقيق أهدافهم التي يصبون إليها. لكن القوة التدميرية لهذه الحرب الحزبية التي لا هوادة فيها هي التي كوّنت أفكاراً في المرحلة الآتية.

انهماك بوش وأركانها في البيت الأبيض في خريف سنة 2002 في التخطيط لحملة منظمة بعناية لتشكيل مصادر التأييد الشعبي والسيطرة عليها واستغلالها لمصلحتنا. قمنا بالشيء نفسه تقريباً بالنسبة إلى قضايا أخرى - مثل قضيتي خفض الضرائب والتعليم، ونجحنا في ذلك إلى حد بعيد. لكن الحرب ضد العراق كانت شيئاً آخر. فلو نحينا جانباً التكلفة الإنسانية التي لا يمكن تعويضها، والثمن المادي الباهظ لهذه الحرب، فقد أدى قرار الحرب ضد العراق، والطريقة التي اتبعناها في الترويج لهذه الحرب إلى مزيد من الاستقطاب، وإلى حرب حزبية أكثر ضراوة. أدى غياب الصدق والصراحة في حملتنا للترويج للحرب إلى جملة من ردود الفعل قام بها خصومنا، وتسببت بشكل

أو بأخر في زيادة الأضاليل والتعتيم على الحقيقة. كما أدت الموجة الجديدة من الخداع إلى إلقاء ظلال كثيفة من التعتيم، والتي حجبت عن الناس رؤية الحقائق الثابتة والمهمة والحاسمة التي عليهم استيعابها بغية تجنب مشكلات مشابهة في المستقبل.

ضمن هذه المعمة، كانت وسائل الإعلام تلعب دوراً مشاركاً وتحريضياً. كان تركيزها الرئيس ينصب في اتجاه تغطية الحملات التي تروج للحرب، بدلاً من القيام بطرح أسئلة قاسية تبحث عن إجابات عن السبب المنطقي وراء الترويج لهذه الحرب، أو سبر أغوار الحقائق وراء هذه الحرب. كان البيت الأبيض يعلم أن وسائل الإعلام الوطنية سوف تقوم بتغطية شاملة لوجهة نظره حول الحرب حتى لو كان الدليل الملموس الداعي إلى شنّها واهياً. كان يمكن أن تُطرح بعض الأسئلة؛ إلا أن البيت الأبيض كان يتمتع بأكبر منصة دعائية، خصوصاً عندما كان الأمر يتعلق بمسألة تستحوذ على كثير من الإثارة واللفظ كالحرب. يميل الرأي العام إلى تصديق ما يسمعه من البيت الأبيض، أو ترك فسحة له كي يثبت حسن نواياه، إلى أن تثبت وسائل الإعلام المتربصة أن هذه المعلومات غير موثوقة.

ولكن في هذه الحال، سوف لن تقوم وسائل الإعلام بأداء دور كلب الحراسة، ولن تظهر سوى نذر القليل من التركيز على الحقيقة وتوخي الدقة؛ بل سيكون همها الأكبر التحقق من نجاح حملة الترويج للحرب. هل ربح الرئيس الجدل الدائر أم خسره؟ كيف كان رد الديمقراطيين؟ ما طبيعة العوامل الانتخابية للحملة؟ ماذا بينت استطلاعات الرأي؟ أما الحقيقة - بشأن الطبيعة الحقيقية للتهديد الذي كان صدام حسين يمثله، والطريقة المثلى لمجابهة هذا التهديد، والمخاطر المحتملة الناجمة عن الصراع العسكري - فلم يكن أحد يكتثرت لها كثيراً؛ وقد استمر ذلك على الأقل، إلى ما بعد حصول بوش على الدعم الضروري للبدء بشن الحرب، لأن الدعم الشعبي لقواتنا المسلحة حينها بدأ يفيق على الأذى المحتمل الذي يمكن أن تتعرض قواتنا له.

كانت هناك استثناءات. فقد طرحت مجموعة من الصحفيين أسئلة قاسية حول منطق الإدارة الرئيس الذي دفعها لشن الحرب، وركزت هذه الأسئلة في مجملها على

ضرورة الحرب، وكذلك على الحقائق المرتبطة بها. لكن هؤلاء لم يكن بمقدورهم تغيير مسار تركيز وسائل الإعلام الرئيس في الوقت الذي كانت الحملة من أجل الترويج للحرب في أوجها، أو إبطاء زخم مسيرة بوش المصمم على الماضي في سعيه نحو الحرب.



في المرحلة التي سبقت الحرب، كنت أشغل منصب نائب السكرتير الصحفي في البيت الأبيض. لم يكن دوري يتركز حول موضوع العراق، أو حتى بذل أي جهد من أجل الترويج لمثل هذه الحرب. قضيت جل وقتي في التركيز على مسائل لا علاقة لها بموضوع العراق. لكنني كنت أحياناً أحل مكان آري فليشر، ومن ثم كنت أشترك في حملة الترويج لشن الحرب، أو القيام بتجيش الرأي العام، والتحكم بميوله بطريقة تخدم مصالحنا.

كنت، مثلي مثل الكثير من الأمريكيين، غير متأكد من ضرورة شن الحرب، والنزوع نحو مبدأ الضربة الوقائية الذي كان يستخدم من أجل دفعنا للقيام بالحرب. كنت أتساءل عن السبب الذي يحدونا للتحرك بسرعة نحو المواجهة. لكنني كنت أثق بالرئيس وصناع السياسة في فريق الأمن القومي التابع له. لقد حازوا على ما يشبه الوسام العالمي لقيامهم برد سريع ومدروس على هجمات الحادي عشر من أيلول، والتمثل خصوصاً في الحرب على أفغانستان. الآن، كان معظمهم يعتقد أن العراق يمثل تهديداً جدياً، وهو ما لقب دوراً كبيراً في رغبتني بدعم قرار مواجهة صدام حسين عسكرياً، حتى لو لم يمثل ذلك الموقف بالضرورة تماهياً مطلقاً مع هذا القرار. فهم في واقع الأمر يمتلكون جميع مفاتيح المعلومات الاستخباراتية والشخصية عن صدام حسين ونظام حكمه. أما أنا، فلم تكن لدي مثل هذه المعلومات. وهكذا، ومثل معظم الأمريكيين، كنت أميل إلى حسن الظن بهم، إلى أن يثبتوا أنهم غير جديرين بحسن ظننا بهم.

لم تبدأ حملة الترويج لشن الحرب بشكل جدي إلا في خريف سنة 2002. ولكن الرئيس، كما علمت فيما بعد، كان قد اتخذ قراره بمواجهة النظام العراقي قبل ذلك بعدة أشهر. رأى كل من تشيني، ورمسفيلد، وولفويتز أن هجمات الحادي عشر من أيلول

كانت فرصة لملاحقة صدام حسين، وضرب نظامه، ووضع حد له كتهديد لأمريكا، وجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر أمناً. أعطى بوش موافقته على ذلك.

كما ذكر بوش لبوب وودوارد في مقابلة أجراها معه في أواخر سنة 2003، فقد شعر أن على الولايات المتحدة أن تهتم بموضوع أفغانستان أولاً - أي إسقاط نظام طالبان، والسيطرة على الملاذ الآمن للقاعدة. كانت مقاربة بوش تعتمد منطق «الأولويات»؛ لأن العراق لم يجب أبداً عن بال بوش، أو فريق مجلس الأمن القومي التابع له كجزءٍ من نظريته الشمولية حول الحرب على الإرهاب.

أما متى، ولماذا اتخذ بوش قراره لشن الحرب على العراق فإنهما أهم سؤالين يجب البحث عن إجابة عليهما كي نفهم الطريقة التي استخدمتها إدارته للترويج لفكرة الحرب بين أفراد الشعب الأمريكي.

كانت السياسة الخارجية الأمريكية تنظر إلى صدام حسين نظرة يشوبها الازدراء. فقد رأوا فيه قوة مزعومة للاستقرار في الشرق الأوسط، وهي منطقة تحتوي على احتياطات نفطية هائلة تمثل مصالح أمنية وطنية للولايات المتحدة. اتخذ فريق بوش إجراءات ضد النظام العراقي أشد قسوة من الإجراءات المتخذة في عهد إدارة كلينتون، حتى قبل وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول. ولهذا السبب كانت الإدارة تدفع باتجاه فرض عقوبات ذكية على النظام العراقي عبر الأمم المتحدة، والتحرك باتجاه القيام بضربات عسكرية موجهة عند الضرورة كي لا يخرج صدام عن الخط المرسوم له، وربما لإضعاف نظامه بشكل قاتل.

ولكن بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، أبدى بوش وفريقه اهتماماً أكبر بموضوع العراق. فقد وصلوا إلى استنتاج مفاده أن الحرب على الإرهاب هي حرب شاملة يجب شنّها على عدة جبهات عسكرية وغير عسكرية - بما في ذلك من الناحية الضمنية، غزو العراق. ولهذا السبب تتحى بوش برمسفيلد جانباً، وتحدث معه على انفراد في أواخر شهر تشرين الثاني، نوفمبر سنة 2001، كما أكد ذلك الكاتب وودوارد في حديثه

مع الرئيس، ووجهه إلى ضرورة تحديث خطط البنتاغون الحربية حول العراق. حرص الرئيس على التأكد من أن تبقى هذه المبادرة طي الكتمان، وأن يطلع عليها فقط عدد قليل جداً من الناس الموثوقين الذين لا يمكن أن يفشوا هذه الخطة. لكن هذا يعني في واقع الأمر أن بوش اتخذ فعلاً قراره بشن الحرب - حتى لو أقتنع نفسه أن هذه الحرب يمكن تجنبها. كان مقتنعاً في قرارة نفسه أن القرار بشأن موضوع العراق، كما في الموضوعات الأخرى، لن يكون نهائياً وحاسماً إلا عندما يعطي أمره النهائي بشن الحرب. ولكنني كما علمت لاحقاً، وبعد أن استعرضت في ذاكرتي مجريات ما حدث حينها، كانت الحرب واقعة لا محالة إذا أخذنا بعين الاعتبار التحضيرات التي كان يعد لها الرئيس منذ البداية.

دائماً ما كان الرئيس بوش يُنظرُ إليه كقائد بالفطرة، وليس كقائد ذي فكر منهجي. فهو ليس الشخص الذي يتأمل بعمق في الخيارات السياسية المتاحة - بما في ذلك خوض مناقشات مستفيضة حولها - قبل اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً. بدلاً من ذلك، فإن خياراته مبنية على مشاعره وعلى معتقداته التي يؤمن بها إيماناً عميقاً. هكذا تكونت الفكرة بشأن العراق.

يؤمن بوش إيماناً عميقاً بأن جميع الشعوب لها حق إلهي في العيش بحرية. لم أره في حياتي يتحدث عن موضوع آخر يمثل هذه الحرارة، في العلن وفي السر. يُعرف عنه اقتناعه وبشكل لا يرقى إليه الشك، مقتنه الشديد للطواغيت أمثال صدام حسين، كما يعرف عنه فتاعته الراسخة بأن الطغاة لن يتخلوا أبداً عن رغبتهم بامتلاك أشد أنواع الأسلحة فتكاً في العالم. كان صدام بالنسبة لبوش، شخصاً لفظه العالم بسبب جرائمه ضد الإنسانية. كان هذا سبباً كافياً ليضع العراق على شاشة رادار الرئيس منذ بداية عهده في البيت الأبيض.

يؤمن بوش أيضاً أن من واجب أمريكا استعمال قوتها لقيادة العالم بأسره إلى مستقبل أفضل، وأكثر أمناً. كما يؤمن أن القائد يجب أن يفكر ويتحرك بشجاعة من أجل تحقيق مثله العليا. ولهذا السبب كان بوش يؤمن أن من المهم بالنسبة إلى مستشاريه أن يفكروا

بالقيام بأفعال محددة ذات أهداف إستراتيجية أكبر - تتيح لهم أن يكونوا جزءاً من الصورة الشاملة التي توضح ما تبغي هذه الإدارة تحقيقه.

أخيراً، كان بوش متخوفاً بشكل حقيقي، من احتمال أن يقوم الإرهابيون بضرب أمريكا من جديد. وقد زادت الهجمات بالجمرة الخبيثة من حدة هذه المخاوف. كان بوش يعني ما يقول عندما أكد أنه لن ينسى أبداً درس الحادي عشر من أيلول. كان مصمماً على التحرك قبل أن تتحول مخاطر الهجوم من احتمال إلى واقع.

كانت نتيجة تجمّع هذه المعتقدات كلها في بيئة ما بعد الحادي عشر من أيلول قد تجلت في أهم قرار اتخذه بوش خلال مدة رئاسته. فقد زال بسرعة الخط الفاصل بين الرغبة الموجودة سلفاً عند أعضاء فريق مجلس الأمن القومي في إسقاط صدام، وبين التأكيد الجديد على ضرورة التحرك ضد تهديدات حقيقية ومنتزعة قبل استفحالها.

هل قامت مستشارة بوش لشؤون الأمن القومي كوندلي رايس بدراسة تقويمية شاملة لأسلوب بوش الصعب المراس في القيادة، أو بتقدير لأهمية الحاجة إلى ضبط إيقاع معتقداته الجامحة، وإبقائها تحت السيطرة؟ سنترك الحكم على ذلك للمؤرخين؛ ولكن، بصفة عامة، كان مستشارو بوش السياسيين للشؤون الخارجية مطية لأفكاره، لم يفعلوا إلا أقل القليل لكي يشككوا في جدواها، أو يدفعوه إلى إعادة التفكير بما فيه الكفاية كي يعيد النظر في العواقب المحتملة قبل التحرك إلى الأمام. وفي اللحظة التي يقرر بوش إطلاق مشروع ووضع موضع التنفيذ، كان من النادر أن تطرح تساؤلات حول جدوى أو مصداقية هذا المشروع. هذا ما كان بوش يتوقعه، وهو ما كان يتأكد من أن كبار مستشاريه يعرفونه حق المعرفة. كانت إستراتيجية تنفيذ إحدى السياسات مفتوحة للمناقشة والمداومات، ولكن سياسة لي الذراع كانت غير مسموح بها، كما لم يكن من المسموح الوصول إلى استنتاجات مخالفة حول السياسة المتبعة بعد أن يكون قد تم إقرارها ووضعها حيز التنفيذ.

هذا كان بالتأكيد ما حصل بشأن العراق. كان بوش مستعداً لتغيير النظام الحاكم، وكان هذا يعني بكل المعايير، نشوب حرب. وكان السؤال ليس حول ما إذا كانت الحرب ستقع؛ بل، بكل بساطة، متى وكيف.

بالرغم من أنني لم أنتبه إلى ذلك حينما أطلقنا حملتنا للترويج للحرب، فإن ما دفع بيوش نحو المواجهة العسكرية أكثر من أي شيء آخر، كانت الرؤية الطموحة والمثالية التي سادت البلاد في المرحلة التي أعقبت هجمات الحادي عشر من أيلول، المتضمنة تغيير بنية الشرق الأوسط عبر نشر الحرية فيه. كانت هذه الرؤية متجذرة في فلسفة الديمقراطية بالإكراه، ومبنية على الاعتقاد بأن العراق جاهز للتحويل من الديكتاتورية إلى رمز من رموز الحرية وذلك عن طريق استخدام القوة، ومستندة إلى ما يشبه اليقين بأن هذا التغيير ممكن التحقيق بأبخس الأثمان. كان الانطباع عن العراقيين بأنهم أناس عصريون، يتطلعون إلى الأمام، ويتوقون للحرية؛ إلا أنهم غير قادرين على تحقيقها تحت ظل نظام صدام حسين الديكتاتوري الوحشي. كان الرئيس وفريق القيادة العامل لديه يؤمنون أن النصر في العراق يمكن أن يتم بشكل حاسم وسريع، وأن الشعب العراقي سوف يرحب بالحرية ويعانقها.

اعتقد الرئيس ومستشاروه أنه بمجرد أن تنطلق الديمقراطية في العراق، فإنها ستكون نموذجاً يحتذى بالنسبة للمصلحين الآخرين التواقين إلى الحرية في الشرق الأوسط. كما اعتقدوا أن التأثير الإيجابي لعامل الدومينو هذا، يمكن أن يحدث تأثيراً في إيران المجاورة التي تضم مثل العراق نخبة كبيرة من المواطنين المتعلمين الذين يتطلعون إلى المستقبل، خصوصاً من الجيل الشاب. كانت أفغانستان تقترب حينها من تخوم الديمقراطية؛ وهي جارة لإيران وتقع على حدودها من طرف، كما العراق الذي يقع في الطرف الآخر من حدودها. سوف يكون العراق الحر مصدر إلهام وتشجيع للإيرانيين الإصلاحيين للانتفاض ضد حكومتهم وتغييرها؛ كما أن العراق الحر وإيران الحرة سوف يزيلان مصدرين رئيسيين من مصادر التهديد للسلام والاستقرار في قلب الشرق الأوسط - كطرفين في «محور الشر» كما أكد بوش في خطابه حول حال الاتحاد في كانون الثاني، يناير، سنة 2002. سيؤدي ذلك من ثم إلى خفض التوتر الدولي بشكل كبير، ويعزز قوة واحدة من المصالح الأمنية الوطنية الرئيسة الأمريكية عبر ضمان استقرار طويل الأجل لوضع الاحتياط النفطي الهائل الموجود في منطقة الشرق الأوسط. وكما يجب الرئيس بوش أن يردد دائماً القول إن الدول الحرة هي دول مسالمة لا تتحارب فيما بينها. وهكذا،

فإن استقدام الحرية إلى الشرق الأوسط سيكون بمنزلة خطوة عظيمة نحو بناء عالم أكثر سلاماً في القرن الحادي والعشرين.

كان الرئيس يؤمن دائماً بضرورة نشر الحرية والديمقراطية في كل أرجاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط؛ كما عبر عن التزامه بهذه الرؤية في وقت سابق وذلك في كلمة ألقاها في وارسو في حزيران، يونيو سنة 2001. في ذلك الحين، لم يكن هناك أي تفكير جدي بشأن القيام بغزو عسكري على نطاق واسع من أجل فرض هذا النوع من التفكير بالإكراه. إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول أدت به إلى التركيز على وضع هذه الرؤية موضع التطبيق على العراق. وكان اعتقاد بوش بضرورة نشر الحرية على نطاق العالم أحد الأسباب التي حدت به إلى تبني قرار حول النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يتم بموجبه إنشاء دولة فلسطينية حرة - وهي خطوة أخرى تساهم إيجابياً في بناء شرق أوسط أكثر حرية وأكثر استقراراً، تتضاءل فيه إلى حد بعيد فرص تصدير الإرهاب. وقد أصبح العراق الحر يشكل بالنسبة لبوش أولوية بعد الحادي عشر من أيلول لأنه كان يشكل مشروعاً أكثر قابلية للتحقيق من إيجاد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

أعود بذكرياتي إلى حديث دار بيني وبين الرئيس في المكتب البيضاوي بعد سنتين من ذلك عندما كنت أشغل منصب السكرتير الصحفي. في ذلك الوقت، كانت القصة المتداولة في وسائل الإعلام تتلخص في أن نتيجة الحرب في العراق ستحدد مسار إرثه أكثر من أي شيء آخر. سألت بوش عن هذا الموضوع. فأجاب بسرعة وحزم: «كلا. إن الحرب على الإرهاب هي التي سوف تحدد إرثي، كما أن موقع العراق في هذه الحرب هو ما سيحدد إرثي». كانت رؤيته العظيمة حول شرق أوسط حر تعطي أملاً وتوفر فرصة لسكان منطقة لم تحظ بأيٍّ منهما إلا بالكاد. هذه الحرب بدورها سوف تقضي على قدرة الإرهابيين من الإسلاميين المتطرفين على التحريض على الكراهية والعنف، وعلى جمع متطوعين من طبقات اجتماعية متدنية وفقيرة وغير متعلمة من أبناء هذه المنطقة. كل ذلك كان يعني بالنسبة له تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب، وهو ما سيوفر الفرصة لبوش لتبوء موقع راسخ في التاريخ.



كان يشارك الرئيس حلمه في قيام شرق أوسط ديمقراطي عدد من كبار المسؤولين في إدارته مثل نائب وزير الدفاع بول وولفويزر ومؤيديه من المفكرين غير المحافظين. أما بالنسبة لديك تشيني ودونالد رمسفيلد فقد كان يتناوبني شعور بأن اهتمامهما الرئيس كان ينصب على ضرورة إزالة التهديد الذي يتعرض له السلم الإقليمي والدولي، وعلى تحقيق أمن اقتصادي أكبر؛ ولم يكن نابعاً من الإيمان برؤية بوش لعالم تسوده الحرية التي سوف تؤدي حكماً إلى التغيير. لكنهما لم يبديا أي اعتراض على تلك الرؤية الديمقراطية، طالما أنها ترسخ التزام الرئيس بتتظيم حملة عسكرية كانا يؤيدان شنها لأسباب أخرى؛ لذا فقد كانا سعيدين بالانضمام إلى هذا الفريق.

ولكن الرئيس وأعضاء آخرين في إدارته لم يولوا هذه الرؤية التغييرية للمنطقة في مرحلة التعبئة النفسية لهذه الحرب الكثير من الاهتمام. فقد ركزوا بدلاً من ذلك على التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل، وعلى العلاقة المحتملة بين العراق والإرهاب. وكما صرح بول وولفويزر لمجلة Vanity Fair في شهر أيار، مايو سنة 2003 فإن بوش وفريق الأمن القومي في إدارته «استقروا حول موضوع يتفق عليه الجميع، ويتمثل في أن أسلحة الدمار الشامل هي السبب الجوهرية في شن هذه الحرب». وتابع وولفويزر قائلاً:

كانت هناك دائماً ثلاثة مخاطر يمثلها العراق. تتمحور الأولى حول أسلحة الدمار الشامل، والثانية حول دعم الإرهاب؛ أما الثالثة فتتمثل بالمعاملة الوحشية التي يعاني منها مواطنو العراق من قبل النظام. ... أظن في الحقيقة أن بإمكانك إضافة خطر رابع يتجسد في العلاقة الوثيقة بين الأولى والثانية. فالمخاطرة الثالثة تشكل في حد ذاتها كما أظن أنني ذكرت سابقاً، سبباً لمد يد المساعدة إلى العراقيين، ولكنه ليس إلى درجة تعريض حياة أبنائنا الأمريكيين إلى الخطر، وبالتأكيد ليس إلى المدى الذي ذهبنا إليه. كما اعترف أن «ربط العراق بالإرهاب كان أكثر الموضوعات التي جرت حولها الكثير من الخلافات داخل الإدارة».

وهكذا فقد كان القرار القاضي بالتقليل من أهمية الرؤية الديمقراطية لبوش كدافع لشن الحرب بالأساس خياراً له علاقة بترويج الحرب. لم أتأكد إلا بعد مرور وقت طويل

على استلامي مهمة السكرتير الصحفي، من أن الحلم حول شرق أوسط ديمقراطي كان في واقع الأمر أكثر الدوافع قوة عند الرئيس بوش في قراره شن الحرب. كنت أسمع الرئيس يكرر مرة تلو الأخرى، وبكثير من الحماس، الحديث عن فضائل الحرية أثناء محادثاته الخاصة مع زعماء العالم، وكذلك خلال أحاديث عابرة كنا نتبادلها بشكل غير رسمي.

يتوق جميع الرؤساء إلى بلوغ العظمة؛ إلا أن قليلاً من هؤلاء يبلغها فعلاً. وكما سمعت بوش يقول ذات مرة إن الرئيس في زمن الحرب هو الذي يملك فرصة في بلوغ العظمة، ويعود ذلك جزئياً إلى أن الاضطرابات ذات الأبعاد التاريخية توفر فرصة لإحداث تغيير تحولي؛ وهو التغيير الذي كان بوش يحلم في تحقيقه. رأى بوش في العراق فرصته السانحة لصنع إرث من العظمة. كان بوش يعتقد، وقد أسكرته قوة أمريكا التي لا تقاوم، أن التحول الناجح في العراق سوف يمثل الفصل الرئيس لتحقيق حلمه بشأن شرق أوسطٍ ينعم بالحرية.

لكن مشكلة برزت هنا؛ وهذه المشكلة أصبحت بالنسبة لي في غاية الوضوح عندما استحضرتها من ذاكرتي - فقد نشأت هوة بين الهدف الأسمى والأعلى على قلب الرئيس من جهة، وبين التعليل العلني لشن هذه الحرب من جهة أخرى. لقد كان الرئيس بوش ومستشاروه يعلمون أن الشعب الأمريكي لن يقدم بالتأكيد الدعم لحرب تُشن بشكل رئيس من أجل تحقيق هدف طموح يتمثل بإحداث تغيير في الشرق الأوسط.

كان هناك دائماً نزوع قوي نحو الانعزالية في أمريكا، وكانت هناك مقاومة بين صفوف الأمريكيين لفكرة إرسال وحدات عسكرية إلى ميادين القتال، إلا في حال الضرورة القصوى. يفهم معظم المواطنين الأمريكيين اليوم أن وضعنا بصفتنا قوة عظمى، والذي تحقق بفضل ثرواتنا العظيمة، ونفوذنا العالمي، وقوتنا العسكرية، ودورنا أننا أعظم ديمقراطية في العالم، يفرض على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً قيادياً مسؤولاً في العالم. ولكن، ومن المنطلق نفسه، نحن أمة محبة للسلام، وليست لدينا طموحات للقيام بغزو العالم، أو في أن نصبح قوة إمبريالية. بدلاً من ذلك، نتوق إلى الحفاظ على مصالحننا في الداخل الأمريكي، وتبادل المصالح التجارية والتنافس بشكل سلمي مع الأمم الأخرى، واستعمال قوتنا العسكرية ليس من أجل «إصلاح» الأمم الأخرى، بل من

أجل حماية مصالحنا ومصالح أقرب حلفائنا إلينا عندما تتعرض هذه المصالح إلى تهديد مباشر.

كانت فكرة تغيير الشرق الأوسط بالقوة تتعارض مع مبدأ التواضع الموعود، وكان من الصعوبة بمكان على بوش وأركان إدارته القيام بالترويج لهذه الفكرة بين أفراد الشعب الأمريكي. كانت تلك ستؤدي إلى إثارة جميع أنواع النقاشات التي لن يكون من السهل الفوز بها - والتي حازت على كم أكبر من الاهتمام في أعقاب شن الحرب على العراق. هل كان من الواقعي التفكير بتحويل بلد مثل العراق يحكمه نظام متخندق من الدكتاتورية إلى الديمقراطية عن طريق استخدام القوة العسكرية بشكل رئيس؟ هل كان شعب العراق ومؤسساته المدنية جاهزين بشكل كامل لدعم فكرة قيامهم بحكم أنفسهم؟ ما أشكال التدخل والتواجد العسكري المطلوبين للمحافظة على الاستقرار أثناء قيام اضطرابات حكومية أو شعبية؟ ما الدور الذي يتوقع أن تلعبه الأصولية الإسلامية في النظام الجديد؟ ماذا عن التوترات العرقية والدينية المزمنة المتوضعة تحت السطح في هذا البلد الذي تفرض فيه رقابة محكمة؟ وكيف يمكن لنا أن نتأكد أن الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطياً في العراق ستكون موالية للأمريكيين، وأنها مستعدة للعيش بسلام مع جارتها (وحليفة أمريكا) إسرائيل؟ لم يكن من السهل أبداً توجيه تلك الأسئلة، وذلك لأنها تتطلب عناية واهتماماً، وتخطيطاً دقيقاً.

لذا، وبدلاً من فتح باب صندوق الشرور هذا على مصراعيه، اختارت الإدارة طريقاً آخر - فقد أثرت عدم استخدام سياسة الخداع المكشوف؛ بل اختارت تعمية الحقيقة عبر إخفاء السبب الحقيقي الذي دعاها لاختيار طريق الحرب، والتأكيد على اختلاق حجج أقل شأناً كان يمكن أن تتم معالجتها بطرق أخرى (مثل استخدام وسائل الضغط الدبلوماسية المكثفة)؛ وذلك في محاولة منها جعل التهديد الناجم عن أسلحة الدمار الشامل، وعلاقة العراق بالإرهاب يظهران كواقع شبه مؤكد، وأقل إثارة للتساؤلات مما كانتا عليه في الواقع، وتجاهل لبعض التحذيرات الحاسمة من قبل أجهزة المخابرات وعدم الاكتراث بها، والتقليل من شأن الأدلة التي تشير إلى الاتجاه المعاكس مستخدمة في

ذلك أسلوب التلميح والإشارات الضمنية لتشجيع الأمريكيين على تصديق ما تقدمه لهم من معلومات غير واضحة وربما كانت مزيفة (مثل امتلاك صدام حسين لبرنامج أسلحة نووية نشيط)، أو معلومات أخرى مكررة بشكل سمج، أو خاطئة تماماً (مثل الإشارة إلى أن صدام حسين كانت له علاقة عملية بالقاعدة).

عندما تقرر المشاركة في حملة انتخابية، فإنك تهدف إلى استخدام أقوى حججك. وهذا يشبه إلى حد ما، الإستراتيجية التي يتبعها المحامي في قاعة المحكمة. فهولا يكثر بمسألة الاعتراف بنقاط الضعف في القضية التي يدافع عنها، أو الحجج المضادة الصحيحة التي يثيرها خصومه ضد حججه؛ فهو يترك هذه المهمة للمحامين الذين يمثلون الطرف الآخر. يركز بدلاً من ذلك بشكل مطلق على أكثر حججه إقناعاً ولو أدى ذلك إلى تقديم صورة من جانب واحد للقضية. هذه هي وظيفته. أما مهمة البحث عن الحقيقة المطلقة فتترك في عهدة أشخاص آخرين - القاضي وهيئة المحلفين.

تلك كانت الروحية التي قاربت فيها إدارة بوش الحملة للترويج للحرب. كان الهدف هو الفوز بالمناقشات الدائرة حول هذه القضية، ومن ثم دفع الكونغرس والشعب الأمريكي إلى تأييد قرار الإدارة بمواجهة صدام. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تراجعت أهمية الصدق والصراحة حول الحرب المحتملة - أهدافها الأكثر شمولية، وكلفتها المحتملة، والمخاطر المتوقعة الناجمة عنها - إلى المرتبة الثانية.



في معرض تأسيسه لقاعدة يوسع عبرها دائرة الحرب على الإرهاب خارج حدود أفغانستان، ويفرض الديمقراطية في العراق، قام بوش بتحديد الخطوط العريضة لمبدأ جديد يتعلق بمفهوم الحرب الوقائية وذلك ضمن كلمة ألقاها في إحدى حفلات التخرج في مدينة ويست بوينت، أوائل شهر حزيران، يونيو. كنت أرافقه في تلك الرحلة. وكان من ضمن ما قاله بوش:

تكمن أشد مظاهر الخطر على الحرية في التقاطع الخطر بين الراديكالية وبين التكنولوجيا. عندما تنتشر الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والنووية؛ إضافة إلى

تكنولوجيا الصواريخ الباليستية - عندما يحدث هذا، يمكن حتى للدول الضعيفة أو المجموعات الصغيرة أن تضع يدها على مصادر قوة كارثية تستطيع بواسطتها ضرب الأمم العظيمة. ولقد عبر أعداؤنا عن هذه النوايا، وتم ضبطهم وهم يحاولون اقتناء تلك الأسلحة الرهيبة. هم يسعون إلى امتلاك القدرة التي تمكنهم من ابتزازنا، أو إلحاق الأذى بنا، أو بأصدقائنا - ولكننا سنقف في وجوههم بكل ما نملك من قوة.

اعتمدت أمريكا في سياستها الدفاعية، ولمدة طويلة من القرن الماضي على مبدأي الردع والاحتواء. وما تزال هذه الاستراتيجيات موضع التطبيق في بعض الحالات. لكن التهديدات الجديدة يجب مواجهتها أيضاً بأفكار جديدة. فقوة الردع - أي التهديد بالقيام برد فعل هائل ضد الدول الأخرى - لا قيمة لها أمام الشبكات الإرهابية المتخفية التي لا تدافع عن دول أو شعوب. لم تعد سياسة الاحتواء ذات جدوى عندما يكون باستطاعة حكام ديكتاتوريين غير متزنين تثبيت هذه الأسلحة على الصواريخ، أو إيصالها بشكل سري إلى حلفائهم الإرهابيين.

لا يمكننا الدفاع عن أمريكا أو عن أصدقائنا عبر التمنيات. كما أننا لا نستطيع الوثوق بوعود الطغاة الذين يوقعون على معاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية بيد، ويخرقون هذه المعاهدات باليد الأخرى. ولو أثرنا الانتظار إلى أن تتحول هذه التهديدات إلى واقع ملموس، فإن هذا يعني أن الوقت قد فات.

الدفاع عن الوطن، والدفاعات الصاروخية هي جزء من خطة أمنية أكثر قوة، وتشكل أولوية جوهرية بالنسبة لأمريكا. مع ذلك، فمن غير الممكن كسب الحرب على الإرهاب بالوسائل الدفاعية. يجب أن نأخذ المعركة إلى أرض العدو، كي نخرب مخططاته، ونواجه أسوأ تهديداته قبل أن تظهر على السطح. الممر الوحيد الذي سيؤدي بنا إلى الأمان في العالم الذي ولجناه، هو الإمساك بزمام المبادرة. وهذه الأمة سوف تتحرك.

وصفت صحيفة نيويورك تايمز هذا الخطاب بأنه «خطاب شديد اللهجة يبدو وكأنه يهدف إلى إعداد الأمريكيين لحرب محتملة ضد العراق». وبالفعل، هذا ما كان يهدف

إليه. وفي الوقت الذي كنا قد بدأنا نبحث عن مصادر للحصول على دعم الرأي العام واستمالاته لصالحنا كي نمرر قانوني خفض الضرائب وإصلاح التعليم في الكونغرس، وتقوم فيما بعد بالشيء نفسه بالنسبة إلى إصلاح نظام الضمان الاجتماعي، فقد وجدنا أنفسنا نستعد للترويج لمواجهة عسكرية في العراق.

أضحى مبدأ الضربة الوقائية حجر الزاوية في إستراتيجية الأمن القومي التي يتبناها البيت الأبيض، والتي كان سيتم الإعلان عنها بين منتصف شهر أيلول وآخره من تلك السنة. يرفع بوش الآن من احتمالات اللجوء إلى استخدام الضربات الوقائية، وهي خطوة كان من الممكن جداً اعتبارها راديكالية لوقام بها قبل هجمات الحادي عشر من أيلول. أوضح هذا المبدأ بشكل لا يرقى إليه الشك أنه بينما تتحرك الولايات المتحدة دائماً وفق خطوات مدروسة، وتزن عواقب أي فعل قبل الإقدام عليه، إلا أنها لن تتردد في استخدام القوة عند الاقتضاء كإجراء وقائي ليس فقط ضد تهديد «وشيكي»، بل ضد أي تهديد «خطير ومتزايد» إذا دعت الحاجة إلى ذلك. كان هذا المبدأ يستند إلى فرضية أن انتظار التهديد كي يصبح وشيكاً قبل القيام بأي فعل تجاهه يعني أن استجابتنا لهذا التهديد ستكون متأخرة جداً. هذا المبدأ الجديد الذي أضحي جزءاً من الإستراتيجية الجديدة لأمننا القومي كان يهدف جزئياً وبشكل واضح إلى تمهيد الطريق لإزاحة صدام حسين عن الحكم بالقوة.

في صيف سنة 2002، وضع مساعدو بوش الخطوط العريضة لإستراتيجية تهدف إلى تنظيم دقيق للحملة القادمة التي تهدف إلى الترويج للحرب. لا أذكر أن أحداً اعترض على هذه الخطة؛ فقد حصلت على دعم كامل من جميع أفراد فريق السياسة الخارجية في إدارة بوش وكبار مستشاريه. في حقبة الحملات الدائمة، كان الأمر يتعلق دائماً بحشد الرأي العام لصالح الرئيس.

بطبيعة الحال، لم أنظر إلى المسألة من هذه الزاوية حينها. فقد كنت أنظر إليها كغالبية، إن لم أقل جميع من كانت لهم علاقة بالموضوع، على أنها مجرد واحدة من الطرق المتبعة للدفع بجدول أعمالنا العام باتجاه وضعه موضع التطبيق - لأنها ببساطة تعبر

عن الطريقة التي تمارس فيها واشنطن الحكم. لم أكلف نفسي عناء التوقف للتفكير في عواقب هذه الحملة التي هدفنا من خلالها إلى التحكم بمفاتيح النقاشات العامة حول هذا الموضوع؛ ذلك أنه عندما تكون في خضم العمل اليومي المكثف في البيت الأبيض، فإنك تركز فقط على الفوز بالمعارك اليومية؛ وهو ما يجعل من محاولتك التراجع، والنظر إلى المسألة برمتها عبر منظور واضح يساعدك في استيعاب المعنى الأشمل لكل ما كان يحدث، أمراً في غاية الصعوبة.

في كتاب «الحملة الدائمة: Permanent Campaign»، يتحدث المؤلف هيو هيكلو عن خطورة مثل هذه المقاربة:

يمكن أن يكون الأمن والازدهار خادعين، لكن الضغوط الناجمة عن زمن الحرب تقطر في عمق كل منهما الأخطار الناجمة عن الدمج بين الحملات السياسية وبين ممارسة الحكم. فالحملات الدعائية التي تمولها الحكومة تتزايد في ظل الحرب الشاملة في العصر الحديث. لكن من الكارثي الخلط بين الحملات الدعائية وبين حقائق الحملات التي تجبر لشن الحروب. إن الإخفاق في ممارسة الحكم على أساس حقائق الأمور بأفضل تجلياتها هو المعبر الأكد باتجاه الكارثة التي لا مخرج منها للحاكم والمحكوم على حد سواء. يشير التاريخ إلى أن السبب الرئيس في كون الديمقراطيات الغربية كانت تحكم بشكل أفضل خلال الحرب العالمية الثانية من طريقة الحكم التي كان يمارسها أعداؤها يعود إلى أن قادة هذه الديمقراطيات كانوا يضعون حقائق الحرب أمام شعوبهم، وليس بسبب أنهم كانوا يمارسون الحملات الدعائية كي يرفعوا من معنويات شعوبهم؛ في الوقت الذي كان الديكتاتوريون الفاشيون يقعون في فخ تصديق الحملات الدعائية التي كانوا هم يروجون لها بين شعوبهم، فقد أطلع قادة أمثال روزفلت وتشرشل - حتى لو كان ذلك يتم بطرق تغلب عليها صفة العموميات - مواطنيهم على حقائق مؤلمة حول الوضع الذي كانوا يمرون به. ففي أول تقرير حول الحرب وجهه إلى الأمة في شهر كانون الأول، ديسمبر سنة 1941 على سبيل المثال، لم يكتف الرئيس روزفلت بإخبار الشعب «أن الأخبار سيئة حتى الآن». بل أضاف قائلاً: «هذه الحرب لن تكون فقط طويلة، وإنما

ستكون صعبة». وسيكون هناك عجز في الموارد: «سوف يتوجب علينا التخلي عن كثير من الضروريات نهائياً». ذكر روزفلت أنه لن يقول للشعب إن هناك الكثير من التضحيات التي يتوجب تقديمها مستقبلاً بل سيكون بانتظار هذا الشعب «شرف» المعاناة.

أما اليوم، فإن الأخطاء القاتلة التي ارتكبتها هذه الإدارة بادية للعيان؛ ذلك أن فريق بوش خلط بين حملات الدعاية السياسية وبين حقائق حملات الترويج للحرب. فنحن نسلط القسط الأكبر من اهتمامنا على خلق حالٍ من الهلع والطوارئ حول التهديد الذي يمثله صدام حسين بدلاً من ممارسة الحكم بناءً على حقائق الأمور.

حالما اتخذ بوش قراره بشن الحرب على العراق، بوشر بوضع حجر الأساس للبدء في حملة شعبية واسعة لهذه الغاية. وكان مبدأ الحرب الوقائية جزءاً لا يتجزأ من هذا الجهد المركز؛ وكذلك بالنسبة إلى الارتفاع المتزايد في وتيرة التصعيد الكلامي بدءاً من أواخر سنة 2001، مروراً بسنة 2002. كان التصعيد الكلامي الذي مارسناه ضد صدام حسين قبل هجمات الحادي عشر من أيلول يركز على تحذيره من مغبة محاولاته لتطوير أسلحة الدمار الشامل، بينما كانت السياسة تركز على احتوائه عبر فرض مزيد من العقوبات. وبعد عدة أسابيع على وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول، استمر المستشارون في الحديث عن ضرورة قيام صدام حسين بالسماح للمفتشين الدوليين بالعودة إلى العراق. حتى أن نائب الرئيس ديك تشيني صرح لتيم راسيت في برنامج «واجه الصحافة Meet the Press» في السادس عشر من شهر أيلول سنة 2001 أن «صدام حسين الآن هو في عنق الزجاجة»، واعترف بعدم وجود أي دليل يربط صدام حسين بهجمات الحادي عشر من أيلول. ولكن، بحلول نهاية تشرين الثاني، نوفمبر، لم يستبعد الرئيس احتمال اتخاذ إجراء عسكري ضد العراق؛ وكان يقول إن العراق سوف يحاسب إذا ثبت أنه يطور أسلحة دمار شامل. عندما ظهر تشيني ثانية في برنامج «واجه الصحافة» في أوائل شهر كانون الأول، ديسمبر، أثار احتمال أن يكون العراق متورطاً في هجمات الحادي عشر من أيلول مستشهداً بتقرير - تم إسقاطه من التداول فيما بعد - يذكر أن أحد كبار ضباط الاستخبارات العراقية التقى في شهر نيسان، أبريل



سنة 2001 بمحمد عطا، وهو قائد مجموعة خاطفي الطائرات التي ضربت البرجين في الحادي عشر من أيلول. والآن، يقول تشيني بشكل لا يقبل الشك، إن صدام «يحث الخطل بتجاه تطوير أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل» منذ سنة 1998.

أحياناً، كانت وسائل الإعلام تذكى نار الفتنة. قبل أن أشير إلى أحد الإرهابيين المتورطين في تفجيرات مركز التجارة العالمي سنة 1993، كمثال على ما أقول، قال تيم راسل في المقابلة نفسها التي أجراها مع تشيني في شهر كانون الأول، ديسمبر: «ما نعرفه هو أن العراق يؤوي الإرهابيين». ثم سأل تشيني: «إذا كانوا يؤوون الإرهابيين، فلماذا لا نخرج إلى هناك وننال منهم؟»

في الأشهر الأولى من سنة 2002، استمر التأسيس لهذه الحرب؛ ومع حلول شهر شباط، فبراير، لمحت كوندي رايس إلى الحاجة إلى القيام برد حاسم على نظام مثل النظام العراقي الذي يسعى للحصول على أسلحة دمار شامل. وفي محاولة منه للحصول على شيء من المصادقية، كان تشيني يؤكد أن العراق «يملك برنامجاً نشطاً لتطوير أسلحة الدمار الشامل»، وأنها «نعرف أن صدام يعمل بنشاط وكذ، وبأقصى ما يستطيع من جهد لتعزيز قدراته»، وأنه يرفع من وتيرة «الاتصالات والروابط» بين العراق والإرهابيين. كما أشار تشيني إلى أنه إذا «استدعت الحاجة إلى عمل عسكري»، فإن الرأي العام سوف يدعم هذا التوجه.

أوفد الرئيس نائبه تشيني إلى الشرق الأوسط، «للتشاور مع الأصدقاء والحلفاء» في المنطقة بشأن العراق. قبل عودة تشيني من المنطقة، أكد بوش أن العراق «بلد يملك أسلحة الدمار الشامل. هذا بلد يحكمه شخص على استعداد لقتل أبناء بلده بالأسلحة الكيماوية؛ وهو شخص لا يسمح للمفتشين بالدخول إلى بلاده، لأن لديه ما يخفيه. لكن المرحلة الأولى من المواجهة معه ستكون عبر التشاور مع حلفائنا وأصدقائنا، وهذا ما سنقوم به بالضبط».

بعد لقائه ببوش فور عودته، قال تشيني إن القادة الذين التقى بهم «لا يقلون عنا قلقاً بعد أن اطلعوا على ما قام به [صدام] من أجل تطوير الأسلحة الكيماوية؛ والبيولوجية،

وسعيه لامتلاك الأسلحة النووية؛ ونحن جميعاً نعرف الماضي القريب حين لجأ إلى استخدام الأسلحة الكيماوية». أضاف تشيني قائلاً:

إذا لم تكونوا قد اطلعت على الحقائق، فإن تحقيقاً مروعاً ينشر هذا الأسبوع في مجلة «نيويورك New Yorker» حول استخدام صدام للأسلحة الكيماوية سنة 1988 ضد الأكراد. إذا كان التحقيق الصحفي المنشور دقيقاً - وقد طلبت إجراء تحقيق لتأكيد صحة المعلومات الواردة فيه، إذا كان بإمكاننا الحصول على ذلك - فقد شن حملة على الأكراد لمدة استغرقت سبعة عشر شهراً، وقام بقصف مئتي قرية؛ وقد أدى هذا القصف إلى إزهاق أرواح آلاف مؤلفة من العراقيين. ليس هذا هو الشخص الذي نريد أن نراقبه وهو يطور أسلحة أكثر فتكاً - مثل الأسلحة النووية.

لكنه أضاف لاحقاً: «عندما نقول إننا بصدد القيام بفعل ما، فنحن نعني ما نقول؛ إننا مصممون على خوض الحرب ضد الإرهاب. هذه ليست إستراتيجية قصيرة الأمد بالنسبة لنا؛ نحن نعرف أن التاريخ يدعونا للقيام بالتحرك، ولن نضيع هذه الفرصة لجعل العالم أكثر أمناً، وأكثر حرية».

بعد عدة أيام، دفع تشيني الأمور باتجاه تصعيد أكبر عبر استحضاره لسيناريو شديد الخطورة حول شخص مجنون يسعى لامتلاك أسلحة نووية. فقد صرح تشيني لبرنامج Late Edition في محطة CNN: «هذا شخص شرير جداً، كما قال الرئيس؛ وهو يسعى بشكل دؤوب لامتلاك أسلحة نووية الآن، ونعتقد أن هذا شيء يدعو إلى القلق بالنسبة لنا ولكل سكان المنطقة».

امتد النقاش الحامي حول العراق بما في ذلك إصدار بيانات صريحة جعلت الأمور تبدو أقرب إلى التأكيد، إلى موعد بدء الحملة الانتخابية في الخريف حيث تم تضخيمه إلى درجة عالية وثابتة. في أواخر شهر آب، أغسطس سنة 2002، وفي خطاب ألقاه أمام مؤتمر قدامى المحاربين في الخارج في مدينة ناشفيل، قال تشيني: «ببساطة نقول، لا يخامرنا الشك بأن صدام حسين يمتلك الآن أسلحة دمار شامل، وما من شك في أنه يقوم بتحريكها الآن لاستخدامها ضد أصدقائنا، وضد حلفائنا، وضدنا».

العلاقة بين نائب الرئيس تشيني وبين الرئيس بوش كانت دائماً علاقة يكتنفها الغموض إلى حد ما. لكنها علاقة حميمة. فالاثنتان يقضيان أوقاتاً طويلة معاً، وتبقى أغلب الأحاديث بينهما طي الكتمان. لكن من الواضح أنه وبالعودة إلى سنة 2002، كان بوش على علم باللغة القوية التي كان تشيني يستخدمها ضد العراق. كان باستطاعة تشيني استخدام لغة أقوى من اللغة التي كان الرئيس يستخدمها. فأثناء حملة إعادة انتخاب الرئيس سنة 2004 على سبيل المثال، كان تشيني يؤدي دور الكلب المهاجم الذي يلاحق كيري بلغة أكثر هجومية من لغة الرئيس نفسه. بالعودة إلى الماضي، يبدو لي واضحاً الآن أن بعضاً من الخطة نفسها قد استخدمت في الحملة ضد العراق.

لكن اللغة القوية التي استخدمها تشيني يمكن أن تكون بسبب أن نائب الرئيس غير قادر على الالتزام بالخط المرسوم من قبل رسالة البيت الأبيض. فأحياناً، لا يكون باستطاعته ضبط نفسه وهو يعبر بشكل فجح عن آرائه الثابتة أو حتى عجزفته - التي تسبب الضرر للرئيس. تلك كانت روحية اللغة التي استخدمها في خطابه أمام مؤتمر قدامى المحاربين في الخارج عندما أكد تشيني بشكل أساسي أن عودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق ستكون عديمة الجدوى وحتى مضللة. وهكذا كانت المسألة عندما قال تشيني قبل الغزو مباشرة: «باعتقادي أننا في الحقيقة سوف نستقبل هناك كمحررين». لم يكن ما صرح به ضمن الخطة؛ ذلك أن هذا النوع من التصريحات ساعد في رسم صورة زاهية لعراق لمرحلة ما بعد الغزو تسببت فيما بعد بالأذى للرئيس.

وبينما كان الرئيس يحضّر لشرح قضية الحرب على العراق في الأمم المتحدة، أشارت كوندي رايس إلى موضوع التهديد النووي القادم من العراق بعبارات واضحة جداً في شهر أيلول سنة 2002: «تكمن المشكلة هنا في أن الشكوك ستحوم دائماً حول السرعة التي يستطيع بها [صدام] امتلاك أسلحة نووية. ولكننا لا نريد أن يتحول دخان القنبلة إلى سحابة فطرية».

كانت اللغة الخطابية عالية النبرة في حملتنا للترويج للحرب مستمرة بوتيرة متصاعدة وأكثر جدية؛ وأصبح التهديد النووي الذي يمثله العراق بالإضافة إلى صلته بالقاعدة

موضوعاً مركزياً بشكل متزايد في النقاشات حول هذه القضية، وهو ما ساعد على خلق إحساس بالحاجة الملحة للتعامل مع هذا الخطر الداهم والمتفاقم القادم من العراق.

اتفق الرئيس في الرأي مع مستشاريه أن من المهم إظهار الرئيس وقد استنفذ كل الخيارات الدبلوماسية، بعكس الرأي الذي عبر عنه تشيني المتضمن أن طريق الأمم المتحدة عديمة الجدوى. فقد كان السعي باتجاه إصدار قرار جديد من الأمم المتحدة يقضي بدعوة صدام إلى إثبات براءته، والسماح للمفتشين بالعودة إلى العراق أمراً حاسماً في بناء الدعم الشعبي لخطوته اللاحقة. كان الموضوع الأهم بالنسبة للشعب الأمريكي هو الحصول على دعم قوي من الحزبين في الكونغرس. وكان هذا كله جزءاً من الحملة. كان من الممكن للأمريكيين أن يدعموا فكرة الحرب في حال تكون لديهم اقتناع بأن بوش استنفذ جميع الخيارات الدبلوماسية، وبأن الكونغرس بجناحيه الديمقراطي والجمهوري قد منحه الدعم القوي المطلوب.

ساهم الجهد المبذول من قبل البيت الأبيض الذي قاده تشيني من أجل تأمين لقاح ضد الحمى الصفراء لكل الشعب الأمريكي، والذي تم الدفع به علناً في الأسابيع الأخيرة من سنة 2002 في تأجيج جو الخوف من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق. يبدو لي أن من السخرية الإشارة إلى أن توقيتته كان محسوباً بدقة، لكنه لم يؤد إلى إرباك حملة الترويج للحرب.

نظراً لأنني كنت أشغل في ذلك الوقت منصب نائب السكرتير الصحفي، لم يكن ينظر إليّ باعتباري جزءاً لا يتجزأ من هذه الحملة، كما أنني لم أكن أخطرُ بكل الخطط التي تروج للحرب. ولكنني كنت أقوم أحياناً ببعض الأدوار التي تهيئ للحرب.

استضاف بوش اجتماعاً لحكام الولايات من الجمهوريين في البيت الأبيض يوم الجمعة الواقع في العشرين من شهر أيلول، أي في الأسبوع نفسه الذي كان بوش قد قام فيه بزيارة ولاية أيوا، وهو أيضاً الأسبوع نفسه الذي صدرت فيه تصريحات لاري ليندسي حول الكلفة المحتملة للحرب. كان حكام الولايات قد وصلوا إلى واشنطن في الليلة السابقة لحضور

حفل الاستقبال السنوي الذي تقيمه رابطتهم في خريف كل سنة من أجل جمع التبرعات. وبينما التقى آري بجمهرة من الصحفيين في الصباح، فقد قمت بتمثيله في الاجتماع الآخر. ونظراً لأن وسائل الإعلام لم تدع إلى ذلك الاجتماع، فإن الرئيس بوش - وكان قد مضى على تركه منصب الحاكم سنتين - كان صريحاً جداً مع زملائه السابقين الذين هم الآن أصدقاءه الموثوقون، وحلفاؤه السياسيون. تركزت محلوظاته على أمن البلاد، خصوصاً حول العراق. وكانت صراحة بوش بشأن ما ينوي القيام به في مقاربتة للشأن العراقي بيّنة.

تحدث الرئيس عن اعتقال رمزي ابن الشيبة من قبل السلطات الباكستانية قبل تسعة أيام. كان ابن الشيبة على رأس قائمة تضم أكثر خمسة إرهابيين مطلوبين من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي لدوره في التخطيط لهجمات الحادي عشر من أيلول، وهجمات إرهابية أخرى. قال بوش: «سوف نعتقلهم الواحد وراء الآخر؛ أما بالنسبة لابن لادن، فمكانه غير معروف لدينا، لكن سلطته قد ضعفت إلى حد كبير».

ثم تحول بعد ذلك إلى موضوع العراق قائلاً: «من المهم أن تعرفوا أن العراق هو امتداد للحرب على الإرهاب؛ بدأنا في المداوات التي تجري في المحافل الدولية بتوجيه الاتهام إلى المذنب. المجتمع الدولي يكره المخاطرة، لكنني أؤكد لكم أنني سوف أبقى صامداً». قال بوش إنه يحاول إقناع قادة العالم لبناء شبكة دعم لهذه الحرب، منبهاً إلى أنه تحدث إلى الرئيس الروسي بوتين صباح ذلك اليوم.

انتقل بوش بعد ذلك إلى الحديث عن الموضوع المفضل بالنسبة إليه، تحدث عن «أهمية نشر الحرية، والحرية الفردية في كل أنحاء العالم». وذكر أن لديه آملاً كبيراً في أن تكون المرحلة الانتقالية في العراق سلمية: «أؤمن بأن تغيير النظام الحاكم يمكن أن يحدث إذا كان لدينا تفتيش فعال. أما صدام حسين فهو شخص معرض لأن يكون رأسه موضوعاً على طبق كبير» إذا مورس عليه ما يكفي من الضغط الخارجي.

أضاف بوش، مبدياً احتقاره العميق لصدام: «إنه رجل متوحش، وقبيح، وبغيض لا بد له من أن يترك مكانه. وهو شخص عصابي أيضاً؛ فقد قام بقتل حراسه الأمنيين

مؤخراً، أفضل أن يمضي بسلام؛ لكن لو حدث وأطلقت القوات العسكرية من عقالها، فإنني أعدكم بأن الأمر سيتم بسرعة وحسم».

قام بوش بتحذير الحكام من مغبة الوقوع في المصيدة التي يمكن أن تتصبها المعارضة قائلاً: «لا تتورطوا في الجدل الذي يوحي بأنه لا يوجد من يملأ الفراغ الذي سيتركه صدام؛ كما أن خطتنا تتضمن التأكيد بأنه لن يكون هناك قطع في إمدادات النفط، فقد قمنا بدراسة كل الخيارات التي تؤمن الإبقاء على تدفق النفط».

أكد بوش «أن استخدام القوة العسكرية هو خيارى الأخير؛ نبوءتي هي ما يلي. اكتبوا ما سأقول. العراق وأفغانستان سوف يقودان ذلك الجزء من العالم إلى الديمقراطية. سوف يكونان بمثابة وسيطين لتغيير الشرق الأوسط والعالم بأسره».

أول سؤال تلقاه من الحكام الحاضرين كان حول التعليقات التي صدرت مؤخراً عن وزيرة العدل الألمانية التي قارنت بوش بهتلر. كانت ألمانيا على بعد أيام قليلة من الانتخابات العامة. وبالرغم من أن المستشار الألماني شرودر وعد الرئيس بأنه سوف لن يقف في وجه خطط بوش، أو يقوم هو أو مجلس وزرائه بما يمكن أن يعرقلها، فقد خطب في إحدى المناسبات العامة معلناً أن معارضته للحرب على العراق هي جزء من إستراتيجية حزبه للفوز في الانتخابات.

أجاب بوش بتهديب: «لا يمكنني أن أنحدر إلى مستوى هذه القذارة» (كونه قورن بهتلر). ما أثار غضب بوش أكثر من أي شيء آخر هو أن زعيماً دولياً تراجع علناً عن التأكيدات التي قطعها على نفسه في جلسة خاصة، وكان أحياناً يذكر شرودر كمثال على ذلك. فلو أن بوش قطع على نفسه عهداً أمام زعيم أجنبي، يستطيع ذلك الزعيم أخذ هذا الوعد معه إلى المصرف - كان بوش يتوقع الشيء ذاته بالمقابل.

عندما سئل عن موضوع تجييش الرأي العام لصالح الحرب، قال بوش: «هناك قضية يجب أن يتم شرحها، وسوف أشرحها للشعب الأمريكي. العراق يشكل تهديداً يجب التعامل معه بطريقة عقلانية. إذا كان لا بد لنا أن نتحرك، فإن خياراتي في الواقع هي ثلاثة: الأول، أن يقوم أحد بقتله [أي صدام حسين]، والثاني أن ينتفض الشعب [العراقي]

للإطاحة به، والثالث هو العمل العسكري».

سأل أحد الحكام عن توقيت التحرك العسكري؛ فأجاب بوش: «إذا قررنا القيام بتحريك عسكري، فسيكون ذلك في أسرع وقت ممكن. ربما استغرق اتخاذ القرار في الأمم المتحدة بعض الوقت. هذا وقت خطر بالنسبة لنا [على الجبهة السياسية]. يبتأبني القلق من أن الزمن سوف يفقد خطابي أمام الأمم المتحدة بريقه»، ثم أكد على ضرورة الدفع بهذه القضية إلى الأمام كي لا تفقد الزخم الذي اكتسبته خلال الفترة الماضية. كما لاحظ أن هذه المهمة تهدف إلى إزاحة صدام وتغيير نظامه مؤكداً أن ابني صدام وكبار مساعديه سوف تتم إزاحتهم أيضاً.

بعد ذلك ببضع دقائق، قال بوش: «لو وضع صدام يده على الأسلحة النووية، فسيغير العالم. وإذا فعل ذلك خلال مدة رئاستي، فسأكون قد أخفقت».

في معرض إجابته على سؤال آخر، علق بوش قائلاً: «لا يوجد خطر أكبر من السماح لصدام حسين تطوير أسلحة دمار شامل. سوف نواجهه. المسألة الآن لا تتعلق بالتفتيش؛ إنها تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبنزع سلاح النظام الذي يمتلكها. التفتيش هو وسيلة من أجل غاية. إنه شخص شرير. رأيت بنفسي شريط فيديو لصدام وهو يطلق النار من مسدسه على شخص لم تكن تعجبه سياساته. لقد قتل صهرية».

ختم الرئيس ذلك الاجتماع بالقول: «إن إعطاء الأمر للوحدات العسكرية بالتحرك هو قرار صعب. لكنني أؤكد لكم أنه إذا كان لا بد لنا من الذهاب [إلى العراق]، فإننا سنكون حازمين وسريعين، وستكون المواجهة عنيفة، ولذلك فإن على الوحدات العسكرية أن تتحرك بسرعة. خلال حرب الخليج، احتاج الأمر إلى قيام عشر طلعات جوية لتدمير هدفين فقط. باستطاعتنا الآن القيام بطلعة جوية واحدة لتدمير هدفين. إذا قررنا القيام بشن الحرب، فإننا سوف نستعمل كل القوة العسكرية التي يملكها الجيش الأمريكي. الآن، إذا كان المشهد يشير إلى أنه يفقد سيطرته على زمام السلطة، فأنا واثق من أنه آيل إلى السقوط. فكما تعرفون، أنا مؤمن بقوة الحرية». كما أكد على أهمية أن «يتحدث القائد بوضوح»، وأن يكون «حازماً، وذا مصداقية، وقوياً، وفعالاً». وأعقب ذلك بالتعبير

عن اقتناعه «أن الحرية هي مبدأ إنساني. فنحن نؤمن بأن كل فرد في العالم له أهميته، وليس فقط المواطن الأمريكي».

بعد انتهاء الاجتماع، ومن على المنبر الصحفي المنصوب خارج المدخل الرئيس للجنح الغربي، وصف جون رولاند، حاكم ولاية كنتيكيكيت الذي كان يشغل حينها منصب رئيس رابطة الحكام الجمهوريين ذلك الاجتماع بأنه كان «من القلب إلى القلب» حول العراق. لكن ذلك الاجتماع كان أيضاً مهرجاناً صاخباً حول الإستراتيجية ضم قائد الحملة وبعضاً من الأعضاء المهمين في فريقه - وهم حفنة من السياسيين المحليين الذين بمقدورهم القيام بدور حاسم في جمع الدعم الشعبي لقرار الغزو.

في منتصف شهر تشرين الأول، أكتوبر، ألقى بوش خطاباً رئيسياً حدد فيه معالم التهديد في كل من ولايتي سينسيناتي وأوهايو. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، وافق الكونغرس بأغلبية ساحقة، وبطريقة فيها الكثير من التضامن الحزبي، على قرار مشترك من كلا الحزبين أطلق بموجبه يد الرئيس للقيام بعمل عسكري ضد العراق. زاد هذا الدعم الهائل من الكونغرس من موقفنا أمام الأمريكيين، وأقنع العديد منهم بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد العراق. ونظراً لأن الكونغرس وقف وراء الرئيس بهذه القوة، فلا بد أنه يسير في الاتجاه الصحيح.

في منتصف شهر تشرين الثاني، نوفمبر سنة 2002، قبل بدء النقاش حول العراق الجديد في الأمم المتحدة بوقت قصير، تزوج سلفي آري فليشر، وأخذ إجازة شهر العسل. استلمت مهامه طيلة فترة غيابه. بعد يومين، أقر مجلس الأمن قراراً يحمل الرقم 1441، وقضى هذا القرار بإعطاء صدام حسين «فرصة أخيرة» لإثبات براءته من دون شروط وإلا فإنه «سيتحمل العواقب الوخيمة». بقيت ولمدة اثني عشر يوماً في واجهة الحملة الدعائية السياسية التي تحضر للبدء في المواجهة العسكرية - كنت فيها أجري المقابلات الصحفية، وأحضر الاجتماعات الرئاسية، وأشار في بعض المناقشات على مستوى عالٍ.

أنشئت مجموعة العراق التابعة للبيت الأبيض صيف سنة 2002 لتنسيق عملية الترويج للحرب بين أفراد الشعب الأمريكي. وقد استمرت في العمل كمجموعة وسائل الاتصال الإستراتيجية بعد أن أزاح الغزو نظام صدام حسين عن السلطة، وكنت



أشارك في اجتماعاتها بعد أن عينت في منصب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض. حضرت عدة اجتماعات لهذه المجموعة عندما كنت نائباً للسكرتير الصحفي بدلاً من سلفي حينما لم يكن بمقدوره حضور تلك الاجتماعات - بما في ذلك، في فترة شهر تشرين الثاني، نوفمبر.

أشار بعض المنتقدين إلى أن خطأ شريفة تتم مناقشتها في اجتماعات تلك المجموعة بهدف تضليل الجمهور بشكل متعمد. لم يكن الأمر كذلك. كانت هناك العديد من المناقشات حول كيفية ترتيب الأهداف والأفكار، وجعل روايتنا للقصة مؤثرة؛ ولكن لم تكن هناك أي مؤامرة تتعمد تضليل الرأي العام. على العكس من ذلك، كانت هناك مناقشات صريحة حول استراتيجيات وسائل الاتصال وإيصال الرسائل تركز على أرضية الأساليب المألوفة في الحملات الدائمة.

في ذلك الاجتماع الذي حضرته في شهر تشرين الثاني، نوفمبر، الذي عقد بعد مدة قصيرة على صدور القرار الجديد للأمم المتحدة، تركزت المناقشة حول واحدة من الرسائل الرئيسية التي أردنا إيصالها إلى الشعب الأمريكي حينها - الحاجة إلى استخدام سياسة عدم التساهل تجاه النظام العراقي، وعدم القبول بأي نوع من التمويه أو الخداع من قبل صدام حسين. فقد دعا قرار الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل وغير المشروط، والالتزام بالقرارات الدولية؛ وكان عليّ أن أؤكد على روحية هذه الرسالة من على المنصة، وهي رسالة كان الرئيس قد أكد عليها خلال اجتماعه مع أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان، والذي حضرته حينها.

بالرغم من أن حدسي كان يقول لي إننا ذاهبون إلى الحرب، فإنني لم أستوعب حينها أن رسائنا كانت تظهر بوضوح وذكاء كم كان بوش مصمماً على تغيير النظام وذلك منذ الأيام الأولى لقراره مواجهة العراق؛ فقد كانت الكلمة التي ألقاها من على منبر الأمم المتحدة في شهر أيلول بمثابة إنذار - فإما تقوم الأمم المتحدة بنزع أسلحة صدام حسين، أو أن الولايات المتحدة ستقوم بذلك. كانت رسالة عدم التساهل مؤشراً إضافياً على تصميم الرئيس على الإطاحة بالنظام بالقوة. لم يكن بمقدور صدام إثبات براءته

بصورة كئيبة. فقد كانت سلطته تستند إلى وحشيته، وإلى قدرته على تصوير النظام بأنه أقوى مما هو عليه من أجل إخافة شعبه وكذلك إخافة أعدائه المحتملين مثل إيران. أعطت كل من سياسة عدم التساهل وقرار «الفرصة الأخيرة» الجديد بوش الكثير من المساحة من أجل المناورة، وحجة كبيرة لسياسته المتضمنة فرض تغيير النظام بالقوة.

بطبيعة الحال، سهّل صدام حسين نسبياً على إدارة بوش القول إنها لا تملك خياراً آخر سوى القيام بغزو العراق. فبالرغم من السماح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بالعودة إلى العراق، فإنهم منعوا من زيارة بعض المواقع، وكانت التسجيلات التي قدمت لهم غير كاملة، وغير دقيقة؛ وقد ذكر المفتشون أنفسهم أن مهمتهم في ظل هذه الظروف سوف تستغرق شهوراً قبل أن يكون بمقدورهم التأكد من أن صدام قد التزم/ أو لم يلتزم بقرارات الأمم المتحدة. وقد توصل معظم الأشخاص الذين كانوا يراقبون ما يجري عن كثب إلى الاستنتاج بأن «صدام يمارس حيله القديمة نفسها. من الواضح أن لديه ما يخفيه. لقد مُنحَ الفرصة الأخيرة. وحان وقت التحرك». وهكذا فقد بدأنا بالتحرك.

أدار الرئيس بوش الأزمة بطريقة ضمنت بشكل كلي تقريباً أن استخدام القوة سيكون الخيار الوحيد الممكن. قام بذلك وفي جعبته التحذير الذي أطلقه في الكلمة التي ألقاها في الأمم المتحدة في شهر أيلول، بالإضافة إلى إعطاء الأوامر بزيادة الأسلحة وعديد القوات العسكرية في المنطقة، والتي لا يمكن لها ولأسباب لوجستية البقاء في تلك المنطقة لأجل غير مسمى من دون أن يتم استخدامها. إنه أمر مثير للسخرية حقاً؛ ذلك أن أهم القواعد التي يتوجب على السكرتير الصحفي إتباعها هي: لا تقيد يدي الرئيس أبداً إذا لم تقتضِ الضرورة القصوى ذلك. وهذا يعني أنه لا يجوز لك أبداً أن تدلي بتصريح يمكن أن يحد من حرية الرئيس في تغيير المسار، أو القيام بخيار محدد في المستقبل. ولكن في المرحلة التي كان يتم الإعداد للحرب، سمح مستشارو الرئيس ليدّي هذا الأخير أن تقيدا، وبذلك فقد وضعوا بوش في موقع جعل من مسألة تجنب الحرب أكثر صعوبة من القيام بشنها.

حقق الرئيس ومستشاروه عدة مكاسب عبر خلق هذا الدعم الهائل للحرب. فقد جعل مهمة خصومه السياسيين صعبة إلى درجة استثنائية، واضعاً جميع من عارضوا شن الحرب في موقع من يجادل ضد قضية تحولت إلى ما يشبه الأمر الواقع. أوقع صدام حسين في ما يشبه المصيدة، وأوضح أنه لم يعد مقبولاً بعد الآن استمرار هذا الدكتاتور بالمماطلة، والتلاعب بالمفتشين. كما أجبر دولاً أخرى - من بينها روسيا وفرنسا التي كانت تتحاز أحياناً إلى جانب العراق - على اتخاذ قرارات صعبة بشأن السماح بغزو تقوده الولايات المتحدة من أجل وضع حد لتهديد واضح ووشيك يمثله نظام صدام حسين.

الأهم من هذا وذاك، فقد أحبط البيت الأبيض جميع المداولات والمناقشات حول الأهداف الأساسية والخطط الطويلة المدى لهذا الغزو. استطاع الرئيس ومستشاروه تجنب النقاش حول المسائل الكبرى المتعلقة بما يمكن أن يحدث مستقبلاً نتيجة لهذا الغزو، وذلك عبر الدفع بمسألة أسلحة الدمار الشامل إلى الواجهة، ومن ثم تراجع الحديث عن الموضوع الأكثر أهمية، والمتعلق بمستقبل الشرق الأوسط باعتباره مجرد تهديد طارئ على المدى القصير تجب معالجته الآن. فمن الذي سيتولى الحكم في العراق؟ وما الذي ستكون عليه ردة الفعل في المنطقة على هذا الغزو؟ وكم يلزم الولايات المتحدة من الوقت للبقاء في العراق؟ وأخيراً وليس آخراً، كيف سيتم حل التوترات بين التجمعات العرقية والدينية في البلاد؟

لم تظهر سوى قلة قليلة من هذه الأسئلة على شاشة الرادار الوطنية أثناء الإعداد لهذه الحرب. لكن كل هذه الأسئلة كانت ستلاحق الرئيس والأمة بأسرها من جديد في السنين اللاحقة عندما أصبح من الواضح أن المنطق الذي طرحه الرئيس لتعليق لجوئه إلى الحرب - التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، وعلاقة العراق بالإرهاب - كان أقل من مقنع. إن الخداع وغياب الصدق اللذين تميزت بهما الحملة التي شنتها هذه الإدارة للترويج للحرب سيقوضان إلى حد كبير صدقية المرحلة الثانية من رئاسة بوش برمتها.



عندما كان بوش بصدد اتخاذ قراره للسعي إلى تغيير النظام الحاكم في العراق، فقد كان من الواضح أن فريق الأمن القومي لديه لم يقيم بما يكفي للتخفيف من حدة اندفاعه في اتخاذ هذا القرار، ولمساعدته في الاستيعاب الكامل لمحتوى هذا الصندوق المملوء بالهيب الذي كان يفتحه، والمخاطر الناجمة عن ذلك. أنا أعرف الرئيس جيداً؛ ولذلك فأنا واثق من أنه لو قام أحد بإعطائه البلورة السحرية بحيث يمكنه عبرها استكشاف الكلف الحقيقية للحرب - أكثر من أربعة آلاف من الجنود قتلوا، وثلاثين ألفاً جرحوا، وعشرات الآلاف من المدنيين العراقيين الأبرياء قتلوا - لما اتخذ أبداً القرار بشن الحرب بغض النظر عما يمكن أن يقوله، أو يشعر أن عليه قوله علناً في هذه الأيام.

وبالرغم من أن أحداً لا يملك مثل هذه البلورة السحرية، فقد كان من السهولة بمكان إعداد دراسة متأنية تتضمن فهماً شاملاً لظروف وتاريخ العراق ومنطقة الشرق الأوسط وأخذها بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرار. كانت مسؤولية تقديم مثل هذه الدراسة تقع على عاتق مستشاري الرئيس الذين أخفقوا إخفاقاً ذريعاً في القيام بذلك. كان وزير الخارجية كولن باول الوحيد من بين جميع مستشاريه الذي أثار شكوكاً حول الحكمة من هذه الحرب. أما بقية أعضاء فريق السياسة الخارجية فقد كانوا منهمكين في مسألة تغيير النظام الحاكم، أو مهتمين على ما يبدو بالتكيف مع غرائز الرئيس وأفكاره بدلاً من طرح تساؤلات بشأنها، أو إعطائه دروساً حول المنطقة، كما كانت الحال بالنسبة لكوندي رايس.

أما المشكلة الأساسية الأكبر فقد تجلت في الطريقة التي قرر فيها مستشارو بوش متابعة الحملة السياسية الدعائية لترويج الحرب بين الأمريكيين. كان كل ذلك جزءاً من الطريقة التي كان البيت الأبيض يمارس نشاطه بها، وكان ذلك هو الأسلوب المتبع في واشنطن؛ ويبدو أن أحداً لم يكن يرى أي مشكلة في استعمال هذه المقاربة في قضية خطيرة مثل القيام بعملية شن الحرب. كان يمكن لحملة ترويج للحرب أن تكون مقبولة أكثر لو ترافقت مع درجة عالية من الصدق والصراحة؛ لكن الأمر لم يكن كذلك. كانت أغلب الحجج التي سيقمت مدققة بعناية ويمكن إثباتها - وبالتحديد تلك الحجج التي طرحت

عبر ملحوظات أباها الرئيس، أو منتديات كتلك التي قدم فيها باول عرضه في مجلس الأمن في شهر شباط، فبراير سنة 2003. ولكن في الوقت الذي تصاعدت وتيرة الحملة، فقد تم التقليل من شأن التحذيرات ذات المصدقية، أو أنها ركنت جانباً. تم تجاهل المعلومات الاستخباراتية المضادة، وكانت تعامل بكثير من عدم الاكتراث. كانت الأدلة المستندة إلى مصادر موثوقة من الوسط الاستخباراتي تضاف إلى معلومات استخباراتية أقل مصداقية. فقد تمت إضافة التهديد النووي إلى تهديدات الأسلحة البيولوجية والكيميائية لخلق إحساس متعظم بالخطر الداهم، وضرورة مجابهته. أعطيت مسألة دعم الإرهاب ثقلأ أكبر عبر اللعب على الوتر المخادع الزاعم بوجود علاقة بين القاعدة والعراق. عندما وضعت هذه كلها في سلة واحدة، أصبحت القضية تمثل «خطراً كبيراً ومرتزاداً» لا بد من مواجهته بصورة عاجلة.

اعتقد بعض مستشاري بوش، آخذين تاريخ صدام بعين الاعتبار، أن من الحصافة توقع الأسوأ؛ أما بعضهم الآخر، مثل تشيني، ورمسفيلد، وولفويتز، فقد كانوا يسعون بشكل واضح لتنفيذ أهدافهم الخاصة بهم.

ربما كانت أهداف تشيني الشخصية هي الأكثر أهمية بين كل تلك الأهداف، آخذين بعين الاعتبار علاقته الوثيقة بالرئيس، وتأثيره عليه. وهي أيضاً الأجددة التي ربما بقيت طي الكتمان بسبب شخصية تشيني، ونزوعه نحو السرية. ربما كان دافعه هو إكمال المهمة التي بدأها عندما كان وزيراً للدفاع سنة 1991، عندما هزمت الولايات المتحدة صدام حسين، ودفعت بقواته خارج الكويت؛ إلا أنها لم تتقدم حينها نحو بغداد لوضع نهاية لنظام حكمه. كان تشيني أيضاً مرتبطاً ارتباطاً عميقاً بالسياسة الاقتصادية ومسائل الطاقة. من الممكن أنه كان ينظر إلى مسألة إزاحة صدام حسين على أساس أنها فرصة توفر لأمريكا ممارسة تأثير أكبر على احتياطات العراق من النفط، وهو ما يشكل فائدة لأمننا الاقتصادي والقومي.

على أي حال، عندما تقوم شخصيات لها ثقلها مثل تشيني ورمسفيلد وولفويتز بالسعي لتحقيق أهدافها وخططهما عن طريق الدفع بها إلى الرئيس بغية تنفيذها، فإن

تلك مشكلة واضحة. كان على كوندي رايس، مستشارة الأمن القومي، بصفتها المستشارة الأعلى للرئيس للشؤون الخارجية مواجهة أولئك المستشارين الأكثر خبرة والشديدي التمسك بأرائهم بدلاً من إفراح الطريق أمامهم. لكن تجاربي التالية مع كوندي ساقنتني إلى الاعتقاد أن أكثر ما كان يهملها هو معرفة موقف الرئيس، ومن ثم تنفيذ رغباته في الوقت الذي تبذل جهداً سطحياً لمساعدته على استيعاب الاعتبارات والنتائج المحتملة كافة.

ما تقدم، يقودنا إلى سؤال مهم أثاره المنتقدون يتعلق بالرئيس نفسه. هل الرئيس غافل من الناحية الفكرية، أو كما يؤكد بعضهم، هل هو غبي فعلاً؟ يبدو الاتهام الأخير بالنسبة لي انعكاساً محزناً للمناخ السياسي السائد اليوم المليء أو المُشَبَّع بالأوصاف السلبية التي يطلقها بعضهم على خصومهم، والنبرة العالية للكلام العاطفي الذي يستحوذ على اهتمام أكبر من الاهتمام الذي يناله الخطاب المتعلل والمتمدن. إن بوش يمتلك من الذكاء ما يكفي لكي يكون رئيساً. ولكن أسلوبه في القيادة، كما ذكرت آنفاً، يعتمد على حسه الفطري أكثر من اعتماده على النقاش الفكري العمق. يتركز فضوله الفكري على معرفة ما هو بحاجة إليه كي يقوم بتحديد سياساته، وتبنيها، والدفاع عنها. يقر بوش بحماسة بأهمية الدور الذي يلعبه الترويج للسياسات وتسويقها في عملية ممارسة الحكم هذه الأيام. وهكذا فإن مثل هذه المقاربة تبدو مفهومة إلى حد ما. ولكن كان على مستشاريه أن يقرؤا كم هي مؤذية قيادته الفطرية، وفضوله الفكري المحدود عندما تصل الأمور إلى حد اتخاذ قرارات مصيرية؛ وعلى ضوء المعطيات الموجودة حالياً، أصبح من المنطقي وضع إشارات استفهام حول قدرته على المحاكمة العقلية. من المؤسف قيام بعضهم بتصويره كشخص يعوزه الذكاء، ولكن هذه الصورة هي نتاج لأخطائه - التي كان من الممكن منع وقوعها لو أن معتقداته خضعت للتمحيص بشكل صحيح، وخضعت لانتقادات من كبار مستشاريه. فقد سمح كبار مستشاري بوش، وبالأخص من أعضاء فريق الأمن القومي، له بأن يكون في هذا الوضع الذي هو فيه هذه الأيام. وكانت نتيجة ذلك أن مصداقيته تفتتت إلى شظايا، وتضرر موقعه على ما يبدو، إلى درجة لا يمكن إصلاحها.

تتحمل عقلية الحملة الدائمة بعض اللوم. فأتساءل مدة هذه الحملة، كانت الأولوية تتمثل في الحاجة إلى حشد الدعم الشعبي عبر تقديم أقوى عرض ممكن لقضيتك؛ بغض النظر عن كون قضية الحرب والسلام هذه مقاربة صادقة من الناحية الفكرية أم لا. الانضباط في توجيه الرسالة كان يعني تجنب السلوك القويم - على سبيل المثال، المراوغة في عملية رفض الأسئلة الموجهة إليك على أساس أنها مجرد «توقعات»، طالما أن قرار المضي في طريق الحرب ما يزال قيد الدرس. في جواشنطن المعبأ حزبياً، تعد الصراحة نوعاً من المخاطرة؛ إذ يمكن للنقاد أن يلوموا الكلمات ويوجهونها حيث يشاءون، وحيثما تقتضي مصلحتهم، ضاربين عرض الحائط بالإستراتيجية المخطط لها بشكل جيد.

في النهاية، يتحمل بوش بالطبع المسؤولية الكاملة عن غزو العراق. فهو من اتخذ قرار الغزو، وهو الذي وقّع على إستراتيجية الترويج للحرب التي لا يمكن وصفها بالصادقة أو الصريحة. يجب التعامل مع موضوع خطر كموضوع الحرب بانفتاح واستقامة. وهذا أقل ما يستحقه الشعب الأمريكي، وكذلك وحدتنا المقاتلة.

كان الجدل الدائر حول الكيفية التي استطاع بها بوش جر الأمة إلى الحرب على وشك أن ينفجر. وكانت الحرب الحزبية المبنية على حال دائمة من الارتياب على وشك أن تندلع. فقد سبق وبُذِلَ الكثير من الجهد للترويج للحرب، وتم عرض الخطط التفصيلية لإسقاط نظام صدام حسين. لكن في المقابل لم يبذل جهداً موازياً، ولم تهدر طاقات وموارد من أجل الاستثمار في التخطيط لفترة ما بعد سقوط النظام، وبدء عهد الاحتلال. كان التخطيط والإعداد غير الكافيين واضحين وضوح الشمس في أعقاب هذا الغزو بعد أن طغى التمرد على المشهد، واغتنم الإرهابيون الفرصة ليتسببوا في أذى كبير للقوات الأمريكية، فقد ارتفع عدد الضحايا، وبدأ الشعب العراقي يعاني من دوامة عنف لا نهاية لها.

وقد تحولت الحرب إلى معضلة شكلت تحدياً متزايداً للإدارة. فبعد أن قام بخلق جو من الارتياب الذي أدى إلى تفاقم الحرب الحزبية، لم يعد بمقدور البيت الأبيض دعوة الحزب الآخر لتقديم الدعم له في الوقت الذي كان بأمس الحاجة إلى مثل هذا الدعم - من أجل الحرب، وكذلك من أجل قواتنا التي لبت نداء الواجب لخوضها. كانت الأسئلة

حول الخداع بشأن قضية الحرب تحوم فوق رؤوس الجميع. أما الحقيقة فقد كانت بين نارَيَّ سياسة الحزبين المتصارعين.

ولكن، ونحن نلج إلى شهر أيار، مايو سنة 2003، حين انتهى الجزء الأول من الحرب بنجاح، وحين وقف الرئيس مزهواً أمام الشعب الأمريكي، لم يكن باستطاعتي، وأنا داخل تلك المعمة، استشراف الحروب السياسية القادمة. كما لم يكن يدور في خلدي أن فرصة العمر سوف تكون في متناول يدي، وأنها ستضعني في الخطوط الأمامية للمعارك القادمة.

